مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني والعشرون – العدد الأول – (2020) 137- 177
المعهد العربي للتخطيط

مراجعة تقرير التنمية العربية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة، الإصدار الرابع 2019

مراجعة: نواف أبو شماله*

تمهيد

في ضوء ما يظهره الواقع من اتساع الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصادات الدول العربية، حتى أنها شكلت النسبة الأكبر من إجمالي عدد المشروعات العاملة في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، لتمثل ما بين 80–90% من المؤسسات العاملة في القطاع الرسمي، ولتمثل نحو 90% من المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي (صندوق النقد العربي، 2017). وفي ضوء ما تلعبه هذه المشروعات من دور فاعل في التنمية والتطور والابتكار في التجارب الدولية الرائدة، يتصدى هذا التقرير بالتحليل والمعالجة لإشكالية مدى مساهمة وفعالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الدول العربية. وذلك سعياً لإعادة هيكلة الأدوار التنموية لتلك المشروعات من خلال نماذج وسياسات عملية تدعم جهود تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية، وذلك استناداً لأفضل الممارسات العالمية في هذا الخصوص، من جهة، مع الأخذ في الاعتبار تباين المستويات التنموية بين الدول العربية من جهة أخرى، حيث تم تمييز الاقتصادات العربية في مجموعات ثلاث وذلك وفق نتائج "مؤشر التنمية البشرية HDI"، الصادر عن الـ UNDP للعام 2018. ضمت المجموعة الأولى: الدول ذات مستوى التنمية البشرية المرتفع جداً، والتي تضم كل من: الإمارات، البحرين، السعودية، عُمان، قطر، الكويت. وتضم المجموعة الثانية: الدول ذات مستوى التنمية البشرية المرتفع، والمتوسط ممثلة في: الأردن، تونس، الجزائر، العراق، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب. في حين تضم المجموعة الثالثة: الدول ذات مستوى التنمية البشرية المنخفض، وتضم كل من: سوريا، جيبوتي، الصومال، السودان، جزر القمر، موريتانيا، اليمن.

---

*عضو الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط، البريد الالكتروني: nawaf@api.org.kw

وقد جاء هذا التقرير في أربعة فصول، قام الفصل الأول بعرض وتحليل السمات العامة والأساسية لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية، وذلك، من خلال المؤشرات التنموية المتاحة في المصادر والتقارير الوطنية والإقليمية والدولية، كما تمّ تسليط الضوء على أهم الإشكاليات والتحديات التي تواجه تعزيز الدور التنموي لهذه المشروعات في المنطقة العربية. أما الفصل الثاني، فقد استهدف بالأساس تحليل وتقييم منظومة السياسات التي إتبعتها الدول العربية بمختلف مجموعاتها التنموية في التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث قام الفصل بتقييم المنظومات التخطيطية والأطر التشريعية والمؤسسية والسياسات الاقتصادية الكلية وسياسات التعليم والتشغيل ذات الصلة أو ذات التأثير على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. وقام الفصل الثالث بعرض أهم التطبيقات الدولية في مجال تطوير دور تلك المشروعات. حيث تمّ استعراض الممارسات الرائدة في دول مثل ألمانيا واليابان كنموذج للدولة المتقدمة، وفي دول مثل كوريا الجنوبية كنموذج للاقتصادات الصاعدة، كما تمّ التركيز على مجموعة من الاقتصادات النامية والصاعدة الأخرى مثل الصين، والهند، وجنوب إفريقيا، وغيرهم. كما ركز هذا الفصل في تحليله على مجموعة من القضايا الرئيسية التي تغطي مختلف أبعاد تفعيل الدور التنموي لهذه المشروعات في اقتصادات تلك الدول. وفي الفصل الرابع، تمّ طرح تصور شامل حول النموذج المقترح لدور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاستدامة في الدول العربية، وذلك أخذاً في الاعتبار التباينات القائمة بين الدول العربية، سواء تلك المتعلقة بالقدرات والإمكانيات والقدرات المؤسسية والتنظيمية، أو تلك المتعلقة بحجم ودور وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قام هذا الطرح على التعامل مع المجموعات التنموية الثلاثة للدول العربية وفق معيار التنمية البشرية الذي تبناه التقرير.

وفيما يلي عرض أكثر تفصيلاً لما تضمنه هذا التقرير من تحليل ونتائج تمّ استعراضها خلال فصوله الأربعة:

أولاً: الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: ملامح أساسية

يسعى هذا الجزء من التقرير إلى عرض عدد من القضايا الأساسية أهمها: التحديات البحثية والتحليلية المتعلقة بقضايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى أهم السمات والأدوار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجموعات الدول العربية، وكذلك بلورة لأهم المعوقات والقيود التي تواجه تلك المشروعات. وذلك على النحو التالي:

1-1 إشكالات أساسية في التعامل مع قضايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

يجب الإشـارة في البداية لوجود العديد من الإشـكاليات التي تحدّ من إمكانية تقييم الدور التنموي للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في الدول العربية، حيث يمكن إبراز ثلاث إشـكاليات أسـاسـية منها. تتعلق الأولى بتعدد المفاهيم والتعريفات لهذه المشـروعات، وترتبط الثانية بندرة البيانات والإحصـاءات، وتعني الثالثة بالارتباط الكبير بين تلك المشـروعات وبين انتشـار القطاع غير الرسـمي أو غير المنظم (Informal Sector) في العديد من الدول العربية. **فعلى مسـتوى الإشـكالية الخاصـة بالتعريفات** فقد أوضـحت المراجعات الدولية والإقليمية والوطنية تعدّد تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستخدمة، وعدم التوافق حول تعريف واحد. ورغم أن معظم تلك التعريفات تعتمد على معيار عدد العمال كمعيار وحيد أو أسـاسـي لتصـنيف المشـروعات حسـب الحجم، إلا أنّ الخطوط الفاصـلة بين الأحجام المختلفة (صـغرى أو متناهية الصـغر وصـغيرة ومتوسـطة وكبيرة) ليسـت محلّ اتّفاق. ففي حين تعرّف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية (UNIDO) المشـروعات الصـغيرة على أنها المشـروعات التي يعمل بها من 10 إلى 50 عاملاً، والمشروعات المتوسطة من 50 إلى 99 عاملاً. تعرّف منظمتا العمل الدولية والعربية المشروعات الصـغرى أو متناهية الصـغر بأنها المشـروعات التي يعمل بها ما بين 1 إلى 4 عمال، والمشـروع الصـغير من 5 إلى 19 عاملاً، بينما يعمل ما بين 20 إلى99 عاملاً في المشروع المتوسط. ووفقاً للتعريف المعتمد في الإتحاد الأوروبي منذ سـنة 2005، يعمل أقل من 10 عمال في المشـروعات الصغرى أو متناهية الصغر، ويعمل أقل من 50 عاملاً في الصغيرة، وفي المتوسطة أقل من 250 عاملاً. (European Commission, 2018). وعلى المستوى العربي فقد امتدت تلك الإشكالية لتواجه كافة الدول العربية. حيث أوضحت البيانات أن أغلبها تعتمد على معيار عدد العمالة مضافاً إليه حجم المبيعات أو رأس مال المنشـأة، عدا المغرب حيث يتم اسـتخدام معيار حجم المبيعات كمعيار واحد، والسـودان الذي اسـتخدم معيار عدد العمال في المنشـأة فقط. كما ظهر واضـحاً أن عدد العمال أو حجم المبيعات أو رأس المال قد تباين بين معظم الدول العربية (إلياس، 2016).

أما على مسـتوى إشـكالية ندرة وعدم كفاية البيانات، فقد ظهرت معاناة الدول العربية بشـكل عام من تلك الإشـكالية. حيث لا يمكن تصـور الانطلاق لتقييم واقع هذه المشـروعات، والتخطيط ورسـم السـياسـات المناسـبة لها مسـتقبلاً دون توافر البيانات والمعلومات التفصـيلية المتعلقة بها وبهيكلها وتوجهاتها الاقتصـادية والاجتماعية. وعلى الرغم من تعدد الأجهزة والتنظيمات الإحصـائية داخل البلدان العربية المعنية بجمع بيانات حول المشـروعات الصـغيرة

والمتوسطة، إلا أن المردود العملي لها كان ضعيفاً ولعل أهم أسباب هذا الضعف هو تباين التعريفات، وتقادم قواعد البيانات، وعدم اكتمالها، وعدم الاستثمار في تطويرها بشكل مناسب.

وفيما يتعلق بإشكالية علاقة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقطاع غير الرسمي. فقد تمّ رصد انخراط حوالي 2 مليار شخص حول العالم (61.0% من إجمالي العاملين) يعملون في القطاع غير الرسمي، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى أكثر من 85% في قارة إفريقيا، وهو ما يشير إلى أنّ حجم وأهمية هذا القطاع تزداد بشكل ملموس في الدول النامية والأقلّ نمواً مقارنة بالدول المتقدمة. (ILO,2018). كما تمّ التأكيد على ما وثقته الدراسات التطبيقية من أن هيمنة القطاع غير الرسمي هي أحد الأسباب الرئيسية للفجوة الإنتاجية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، إضافة لوجود علاقة عكسية بين إنتاجية المشروع وانتمائه إلى القطاع غير الرسمي. والسببية في هذه العلاقة متبادلة أي في الاتّجاهين (OECD, 2002). وعلى مستوى الدول العربية فقد أظهرت دراسة حديثة شملت 12 دولة عربية تجاوز نسبة العمالة غير الرسمية 60% من إجمالي العمالة، أدناها في تونس (34%)، تليها الجزائر (39%)، والعراق (52%)، والأردن (57%)، ومصر (59%)، والبحرين (64%)، لتصل ذروتها في موريتانيا (85%). ويتركّز جلّها في قطاعات الزراعة والتجارة والتشييد والبناء. (Chen and Harvey,2017).

2-1 الأهمية والدور الاقتصادي

يظهر الواقع الراهن استحواذ خمس دول عربية فقط على أكثر من 86% من إجمالي عدد هذه المشروعات في الدول العربية ممثلة في مصر (42.7%) والسعودية (13.7) والجزائر (12.4%) وتونس (10.5%) واليمن (7.0%)، أما باقي الدول، فينخفض عدد المنشآت بها ومن ثم حصتها من الإجمالي العربي. ويرجع هذا التفاوت الكبير في عدد المنشآت بصورة رئيسية إلى اختلاف مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين تلك الدول إضافة إلى اختلاف منهجيات الإحصاء وتجميع البيانات بين تلك البلدان والتي يتم اللجوء في أغلبها إلى التقديرات.

كما يظهر الهيكل القطاعي لتلك المشروعات في الدول العربية، تركزها في قطاعي الخدمات والتجارة في كل من السعودية بنسبة (82.8%) والجزائر (82.1%) واليمن (84%) ولبنان (90%) والأردن (51.6%) والإمارات (88%) وقطر (89.4%). وتتركز هذه المنشآت في قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية في كل من تونس (66.8%) وفلسطين (73%)، بينما تتركز في قطاع التجارة بنسبة 55% في الكويت. أما في مصر فتتركز هذه المنشآت في قطاعي الصناعة التحويلية والتجارة بنسبة 91.0%. ومن ثم، يتضح تركز تلك المنشآت في غالبية الدول

العربية في قطاعي الخدمات والتجارة، ومن ثم، فهي لا تلعب دوراً حقيقياً في التنمية بمفهومها المستدام حيث أن أغلبها نشاط خدمي أو تجارى لا يقدم صناعات حقيقية متطورة تسهم في تعميق الصناعة أو تنويع الهياكل الانتاجية بتلك الدول. وتتباين مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلى الإجمالي للدول العربية، حيث تتراوح ما بين 16% في فلسطين وحوالي 40% في كل من الأردن ومصر، في حين يبلغ متوسط هذه المساهمة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 50% (Peter McConaghy, 2013).

3-1 المشاركة في التجارة الخارجية: التوجه نحو التصدير

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية العديد من العوائق أمام مشاركتها في التجارة الدولية. لعل أهمها ارتفاع تكلفة دخول الأسواق وصعوبة النفاذ للمعلومات الخاصة بشبكات التوزيع وارتفاع تكلفة الشحن، بالإضافة إلى تشديد المواصفات والمعايير والإجراءات الفنية اللازمة للانخراط في التجارة الدولية. (Falk & Hagsten, 2015). كذلك تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من غيرها في التعامل مع العوائق الفنية أمام التجارة وخاصة الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية؛ حيث تكون المنشآت الكبيرة أعلى قدرة وأقل تكلفة وأقدر على الالتزام بالمعايير الصارمة للتجارة الدولية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة. (Francioni et al, 2016). وكانت دراسة لصندوق النقد الدولي قد توصلت إلى أنّ المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لها أثر إيجابي على متوسط دخل الفرد والإنتاجية. وأكدت الدراسة على الدور الرئيسي للعوامل المؤسسية مثل إنفاذ العقود وجودة البنية التحتية باعتبارها محددات للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. (Ignatenko et al.2019)

وباستخدام نتائج مسوح المنشآت الصادرة عن البنك الدولي، يتبين محدودية الأنشطة التصديرية لغالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مقابل المنشآت الكبيرة وذلك على مستوى كافة الدول العربية المشمولة في المسح، باستثناء لبنان وتونس والأردن World Bank Enterprise Survey (2016a). ويقدّم مركز التجارة الدولية International Trade Center إطاراً لتنافسية المشروعات الصغيرة، حيث يقوم المركز بحساب مؤشر لتنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام مجموعة من المؤشرات الفرعية (حوالي 39 مؤشراً) والتي يحصل على نتائجها من خلال مسح المنشآت الذي يجريه البنك الدولي أو من مصادر البيانات الأخرى ومنها صندوق النقد الدولي. ثم يتم تجميعها في ثلاث محاور رئيسية وهي القدرة على الاتصال والمنافسة والتغيير (Compete, Connect &Change). ويتم حساب مكوّنات المؤشر الثلاثة على ثلاث مستويات مستوى المنشأة وبيئة الأعمال والبيئة الوطنية للدولة، ويظهر أداء الدول العربية المتاح لها بيانات

في مؤشر تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الثلاث محاور الرئيسية. تباين أداءها في المؤشر؛ حيث حققت المغرب وتونس والأردن أداءً أفضل على مستوى الثلاث محاور الرئيسية المكونة للمؤشر، مقارنة بمصر. وتعتبر قدرة المشروعات على التواصل أكثر نقاط الضعف التي تواجه مصر كما رصدها المؤشر. وبشكل عام، لا يزال أداء الدول العربية في محاور المؤشر أقلّ، إذا ما قورن ببعض الدول التي استطاعت رفع تنافسية منشأتها وتحديداً الصين وتركيا.

4-1 المساندة للأنشطة القائمة على الابتكار

فيما يتعلق بمدى مواكبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية لمتطلبات الابتكار والإنتاج القائم على التكنولوجيا، يُلاحظ أنّ اهتمام الدول العربية عموماً بالابتكار والبحوث والتطوير، هي اهتمامات دون المستوى المأمول. ويتماثل ترتيب الدول العربية على مؤشر الابتكار العالمي إلى حدّ بعيد مع ترتيبها على دليل التنمية البشرية، حيث تحتفظ دول المجموعة الأولى، عدا البحرين وعُمان، بالمراتب الأفضل في الدول العربية، وتأتي الإمارات في رتبة (38)، وقطر (51)، والكويت (60)، والسعودية (61). ثم تأتي دول المجموعة الثانية، لاسيما تونس برتبة (66) متقدمة على دولتين من المجموعة الأولى وهما عمان التي جاءت في الترتيب (69)، والبحرين التي جاءت في الترتيب (72)، لتتوالى بعد ذلك باقي دول المجموعة الثانية، ومن بعدها دول المجموعة الثالثة، وذلك على النحو التالي: المغرب (76)، الأردن (79)، لبنان (90)، مصر (95)، الجزائر (110)، ثم اليمن (126). ورغم عدم توفر بيانات تفصيلية حول المساهمات الفعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في مختلف مجموعات الدول العربية في تلك المجالات، الا أن هناك ممارسات هامة في عدد من الدول العربية، لاسيما من المجموعتين الأولى والثانية لتدعيم هذا التوجه.

5-1 خلق فرص العمل والحد من البطالة – الدور الاجتماعي

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في خلق فرص العمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي في الدول العربية. فعلى مستوى مناطق العالم، ارتفع متوسط مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الرسمي الدائم Full-time employees من حوالي 31.2% سنة 2003 إلى نحو 34.8% سنة 2016، حيث تضاعف عدد العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من نحو 79 مليوناً سنة 2003 إلى 156 مليون عامل سنة 2016 (ILO, 2017). وعلى مستوى أقاليم العالم المختلفة يتضح أن المنطقة العربية حققت أعلى

متوسط في مساهمة هذه المشروعات في إجمالي فرص العمل في القطاع الرسمي ليبلغ نحو 75.2% سنة 2016 مقارنةً بنحو 34.8% بالمتوسط العالمي، أما منطقة شمال إفريقيا فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة41.5%. أما من جهة التشغيل في القطاع غير الرسمي، فتشير التقديرات المتاحة إلى أنه في الدول النامية تعتبر النسبة الأكبر من المشروعات/الشركات هي شركات غير رسمية، وعالمياً نجد أن 78% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي شركات غير رسمية، والنسبة المتبقية نحو 22% فقط للشركات الرسمية (IFC, 2010). أما على مستوى الدول العربية، فتُقدر نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي بنحو 90% من إجمالي المشروعات (صندوق النقد العربي، 2013). وبالنسبة للعمالة غير الرسمية، فوفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية للعام 2016، فقد انخرط ما يزيد عن 50% من العاملين في القطاع غير الرسمي عالمياً، وفي إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يُقدّر متوسط نسبة العمالة غير الرسمية إلى إجمالي العمالة غير الزراعية سنة 2013 بنحو 45%، حيث تتراوح هذه النسبة في دول المنطقة بين 31% و57% (AfDB, 2016). ووفقاً لتقرير "العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية، 2018" أيضاً، فقد بلغت نسبة العمالة الضعيفة أو الهشة Vulnerable Employment في الدول العربية نحو 17.8% سنة 2017، وتنخفض هذه النسبة في الدول الخليجية لتشكل نحو 2.5%، أما الدول غير الخليجية فتصل إلى 34.4% نتيجة التوترات وظروف العمل غير المواتية في هذه الدول.

6-1 المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

هناك العديد من التحديات التي تواجه قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدورها التنموي المنوط بها في الدول العربية، لعل أهمها صعوبات الحصول على التمويل المناسب والضمانات، وصعوبات أخرى تتعلق بعدم ملاءمة مناخ الأعمال والقوانين والتشريعات، وتواضع البنية التحتية والمصرفية، ونقص المعلومات وضعف الخبرات في مجال إدارة المشروعات، وعدم انتشار ثقافة المبادرة والابتكار، كما أن عدداً كبيراً من هذه المشروعات يعمل في القطاع غير الرسمي، ويستهدف الأسواق المحلية، وبالتالي، يكون غير قادر على المنافسة إقليمياً ودولياً. ولأغراض التحليل فقد تمّ تقسيم هذه المعوقات إلى معوقات غير مرتبطة بالتمويل، ومعوقات ترتبط بالتمويل. فعلى مستوى المعوقات غير المرتبطة بالتمويل، يظهر معاناة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من عدد من القيود غير المرتبطة بالتمويل أهمها: عدم ملاءمة بيئة الأعمال، وضعف قدرات المشروعات الداخلية وبخاصة في المجالات المتعلقة بمحدودية خبرات أصحاب المشروعات، وعدم توفر المهارات اللازمة، واستهداف السوق المحلي، وضعف التصدير،

وضـــعف الإلمام بطبيعة الأســواق الداخلية والخارجية، وضـــعف القدرة الابتكارية والبطء في تبني وسائل الإدارة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للنفاذ إلى الأسواق. (صندوق النقد العربي، 2013). كما أظهرت نتائج مســوحات البنك الدولي أن أهم المعوقات غير التمويلية (وفق رؤساء المشروعات) تتمثل في: عدم الاستقرار السياسي في دول مثل تونس واليمن ومصر، أو توترات سـياسـية مسـتمرة مثل فلسـطين ولبنان، وأن الفسـاد يمثّل عائقاً كبيراً في كل من المغرب وجيبوتي ولبنان واليمن ومصر، كما يمثل ضعف خدمات الكهرباء أيضاً عائقاً لدى المشروعات في جيبوتي واليمن والعراق ولبنان، بينما تمثل المنافســة غير العادلة للقطاع غير الرســمي عائقاً كبيراً في كل من العراق وتونس والمغرب وفلسطين (World Bank Enterprise Survey,2016a).

وفيما يتعلق بالمعوقات التمويلية، فقد أظهر التحليل أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تشكو من صعوبة الحصول على التمويل المناسب، بالرغم من تعدد الجهات التي تقدم التمويل لهذه المشروعات، سواء كانت جهات داخلية، مثل المؤسسات المصرفية، ومؤسسات التمويل، وجمعيات القروض الصغرى، وشركات التمويل التأجيري، وشركات الاستثمار، بالإضافة إلى آليات التمويل من خلال أسواق المال التي تستهدف تلك المشروعات في بعض الدول العربية، أم كانت جهات خارجية، مثل الحساب الخاص الذي يديره الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقد أوضحت النتائج أن المشروعات الصغيرة التي ترى أن الوصول إلى التمويل هو العائق الرئيسي، تتراوح ما بين (11% وحوالي 55.7%) من إجمالي هذه المشروعات في الدول العربية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، وبلغت نسبة المشروعات المتوسطة التي ترى أن الوصول إلى التمويل هو العائق الرئيسي ما بين (13.4%، 56%) في حين تتراوح نسبة المشروعات الكبيرة ما بين (11.6% وحوالي 99%) من إجمالي هذه المشروعات. ما يُظهر أن حوالي 34.5% (في المتوسط) من إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، تعاني من صعوبات في النفاذ إلى التمويل، وتعتبره العائق الرئيسي.

ثانياً: استراتيجيات وسياسات التنمية في الدول العربية وأثرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يأتي تحليل وتقييم دور استراتيجيات وسياسات التنمية في الدول العربية في تدعيم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة مستنداً إلى تقييم المجالات التالية:

2-1 المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الرؤى والتشريعات وأطر التنظيم العربية

يظهر تحليل الرؤى التنموية في الدول العربية، وجود اهتماماً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتأكيداً وإجماعاً في بعض الأحيان على ضرورة توفير الدعم اللازم لها، ففي دول المجموعة الأولى (الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً)، فقد لوحظ تزايد الاهتمام والتركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بعد التراجع الكبير في أسعار النفط ما بين أواخر سنة 2014 وسنة 2016، وتحوُّل الفائض المالي إلى عجز في الموازنة العامة. في عدد من هذه الدول، حيث توجهت نحو تسريع عملية التنويع الاقتصادي (تنويع الإنتاج وتنويع مصادر الدخل) وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في التنمية. وخصصت معظم هذه الدول محوراً خاصاً لهذه المشروعات في خططها التنموية. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال مراجعة خطة السعودية العاشرة (2015-2019)، وخطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020) بسلطنة عُمان، والخطة الإنمائية متوسطة الأجل الثانية بالكويت (2016/2015 – 2020/2019). كما ظهر ذلك جلياً في الرؤى والخطط الاستراتيجية الحديثة لهذه الدول، مثل رؤية الإمارات (2021) ورؤية الإمارات (2030) ومئوية الإمارات (2071)، ورؤية (2030) في كلّ من السعودية والبحرين وقطر، ورؤية الكويت (2035)، ورؤية عُمان (2040). فعلى سبيل المثال تستهدف رؤية السعودية 2030 الوصول بمساهمة هذه المشروعات في الناتج غير النفطي إلى 35% في سنة 2030، كما ركزت رؤية عُمان (2040) على بناء اقتصاد متنوع وديناميكي ومتفاعل مع معطيات العولمة وقادر على المنافسة، بحيث يكون للقطاع الخاص (مشروعات صغيرة ومتوسطة وكبيرة) دور بارز. كما تركز بشكل رئيسي على تحقيق التنويع الاقتصادي. وفي الدول العربية ضمن المجموعة الثانية (الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة والمتوسطة)، فقد لقيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً بارزاً أيضاً وارتفاعاً في مستوى التوقعات. فعلى سبيل المثال، أولت رؤية الأردن (2025) اهتماماً كبيراً بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخصصت بنداً لريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتضمنت زيادة حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العطاءات الحكومية بنسبة لا تقل عن20%، وخلق أسواق لهذه المشروعات محلياً، وزيادة قدرتها التصديرية. كما قامت مصر ضمن رؤيتها 2030 بالتركيز على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي. وفي دول المجموعة الثالثة (الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة)، كما في حالة السودان على سبيل المثال، فقد ركزت سياسات البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي 2015-2019 على الاهتمام بالتمويل الأصغر في سياقه الاجتماعي لتمكين المرأة والشباب، خاصة في الريف، وتشجيع الصناعات الصغيرة. كما تركز سياسات البنك

المركزي لسنة 2019 على توظيف نسبة لا تقل عن 12% من المحفظة التمويلية المنفذة خلال سنة 2019 لكل مصرف، لتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

أما على مستوى **الأطر التشريعية والقانونية وأطر التنظيم، فقد أظهر التحليل توزع** الأحكام المنظّمة لهذه المشروعات على ثلاث مجموعات رئيسة من القوانين، تضم المجموعة الأولى: مجموعة من القوانين العامة التي تنظّم حقوق الملكية والأنشطة الاقتصادية وعلاقات العمل. وتشمل القانون المدني، قانون المعاملات المدنية، قانون التجارة، قانون الشركات، وقانون العمل والتأمينات الاجتماعية، وغيرها، حيث تخضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأحكام هذه القوانين، شأنها شأن المشروعات الكبيرة. وتضم المجموعة الثانية: القوانين الخاصة التي تتضمن القواعد الموضوعية والإجرائية المنظّمة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يساعدها على تخطي الصعوبات، وتطوير قدراتها وتحسين أدائها، وبما يعزز إسهامها في التنمية وفرص العمل والناتج المحلي الإجمالي. في حين تتعلق المجموعة الثالثة بـــ: عمل المحاكم ذات الصلة وكذلك القوانين والتشريعات ذات الصلة لفضّ النزاعات المتعلقة بنشاط هذه المشروعات.

وبخصوص تقييم الأطر التشريعية والقانونية في المجموعتين الأولى والثانية في الدول العربية، فقد ظهر عدم وجود علاقة واضحة بين مستوى التنمية البشرية وشمولية الأطر التشريعية في الدول العربية، حيث أن بعض الدول، مرتفعة التنمية البشرية، لم تضع تشريعات خاصة تنظم عمل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الوقت الذي قطعت فيه بعض الدول متوسطة ومنخفضة التنمية البشرية أشواطاً طويلة في هذا المجال. كما يظهر توفّر قوانين ولوائح تنظم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمنحها حوافز ومزايا تشجيعية في عديد من الدول العربية، كما في مصر وفلسطين وموريتانيا (دول منخفضة ومتوسطة التنمية البشرية). وفي المقابل، لا تتوفّر قوانين وتشريعات خاصة بهذه المشروعات في بقية الدول العربية، بغض النظر عن مستوى التنمية البشرية، بل تعتمد عادةً على قوانين تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي والتي غالباً ما تلائم المشروعات الكبيرة والاستثمار الأجنبي (صندوق النقد العربي،2017).

وفيما يتعلق بالأطر التنظيمية والمؤسسية لهذه المشروعات يمكن تمييز الدول العربية في تعاملها المؤسسي والتنظيمي مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن مجموعتين، في المجموعة الأولى يتم إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال هيئات وأجهزة متخصصة. حيث قامت بعض الدول العربية بإسناد هذا الدور إلى مؤسسات متخصصة بتنمية هذه المشروعات، سواء مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة التنمية البشرية. فقد أسست السعودية سنة 2016 الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة/منشآت، وفي مصر، تم تأسيس جهاز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ومتناهية الصـــغر. وفي المجموعة الثانية عموماً وبغض النظر عن تصـــنيفها التنموي، تتم إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن عدة أجهزة حكومية (كلّ حسب اختصاصه). فعلى سبيل المثال في قطر تقوم بهذا الدور مؤسسات وزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الطاقة والصناعة. وفي الأردن تقوم بذلك الدور المؤسسة الأردنية لتطوير المشروعات الاقتصادية، وزارة الصناعة والتجارة. وفي فلسطين، تختصّ اتّحادات أصحاب الأعمال واللجان الوزارية المختلفة بذلك الدور.

2/2: السياسة النقدية

ترتبط تأثيرات السياسة النقدية على تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بمدى قدرتها على تهيئة الاستقرار الاقتصادي الكلي، وبالتالي توفير البيئة الاقتصادية المناسبة لأنشطة هذه المشروعات، لأن التقلبات الاقتصادية الحادة وارتفاع معدلات التضخم تنعكس سلباً على أسعار مدخلات ومخرجات الإنتاج وكلفة التمويل، بالتالي، على حجم الأرباح ومؤشرات الأداء المالية وغير المالية لهذه المشروعات. وفي هذا السياق، تهدف السياسة النقدية، في الدول العربية، إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار. وهذا ما تؤكده قوانين البنوك المركزية، في كل من مصر والمغرب وتونس واليمن والكويت والأردن. وبالنظر إلى أداء مؤشر التضخم في الدول العربية لمعرفة أداء السياسة النقدية في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، واستناداً إلى البيانات المتاحة، يتّضح انخفاض متوسط معدلات التضخم في الدول العربية ذات التنمية البشرية العالية جداً، حيث بلغت حوالي 2.2%، وهي مساوية للنسب التي يستهدفها البنك المركزي الأوروبي (2%)، بينما بلغ متوسط معدل التضخم في الدول العربية، ذات التنمية العالية والمتوسطة والدول ذات التنمية البشرية المنخفضة، حوالي 5.3% و10.6% على التوالي. وتُعتبر هذه المعدلات مقبولة اقتصادياً في كل الدول العربية، باستثناء السودان واليمن ومصر والتي يتجاوز فيها متوسط المعدل السنوي 10%. (IMF,2018)

وضمن ذات الإطار فقد تم تقييم واقع الشمول المالي، واستقرار النظام المالي (المصرفي) في الدول العربية. حيث أشارت نتائج قاعدة بيانات الشمول المالي، على مستوى الدول العربية، إلى أن متوسط نسبة الذين يمتلكون حساباً في مؤسسة مالية قد ارتفع من 22% سنة 2011 إلى 37% سنة 2017، وذلك مقارنة بارتفاع المتوسط العالمي من 51% سنة 2011 إلى 69% سنة 2017. وهنا يتّضح انخفاض مستوى الشمول المالي في الدول العربية مقارنة بالمتوسط العالمي. ولكن يمكن رصد توافق في أداء الدول العربية في هذا المؤشر بصورة عامة مع نمط التنمية البشرية السائد فيها. وتجدر الإشارة إلى أنه، كلما ارتفعت نسبة الشمول المالي، كلما تمكّنت المؤسسات المالية من تقديم خدمات أوفر لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما توضح البيانات

الخاصة بتوزيع وتوفّر الخدمات المصرفية الأساسية في الدول العربية من جانب عدد فروع البنوك التجارية وانتشارها الجغرافي وكثافتها وعدد أجهزة الصراف الآلي. تسجيل المغرب أعلى عدد لفروع البنوك التجارية في الدول العربية والتي بلغت 6346 فرعاً، تليها كل من مصر والسعودية وتونس بعدد فروع بلغت 2805، 2079، 1752 على التوالي. كما يظهر عدم وجود نمط متناسق واحد لمؤشرات توفر الخدمة المصرفية في الدولة وفق مستوى التنمية البشرية. حيث يظهر ارتفاع عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ في الدول العربية متوسطة الدخل أكثر من غيرها من الدول الأخرى، بينما يرتفع عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ في الدول العربية ذات التنمية العالية جداً. وفي المقابل، تنخفض قيم مؤشرات الانتشار المصرفي وتوافر الخدمة المصرفية في الدول العربية ذات التنمية البشرية المنخفضة، مما يشير إلى ضعف الشمول المالي والتنمية المالية في تلك الدول (Financial Access Survey,IMF,2018)

من جانب آخر تم تقييم جانب استقرار النظام المالي في الدول العربية، من خلال تحليل استقرار النظام المصرفي واستقرار الأسواق المالية وذلك وفق منهجية البنك الدولي. ولقياس استقرار النظام المصرفي/ البنوك التجارية في الدولة، يستخدم البنك الدولي مؤشر درجة Z، حيث توضح النتائج للعام (2017–2018)، تفاوت هذا المؤشر بين الدول العربية خلال الفترة (2013–2015)، مع رصد الاستقرار العام في القطاع لاسيما عند مقارنته دولياً. كذلك فقد تمّ تقييم استقرار الأسواق المالية في الدول العربية استناداً لمنهجية البنك الدولي لاحتساب هذا المؤشر، حيث أظهرت النتائج بلوغ القيمة المتوسطة لهذا المؤشر في العالم 15.5، في حين بلغت لأقاليم العالم (15.6) في الدول المتقدمة، (16.1) في أوروبا، (10.9) في كل من إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وكذلك إقليم افريقيا جنوب الصحراء. وهو ما يظهر أن الأسواق المالية العربية أقل استقراراً من الأسواق العالمية الأخرى (صندوق النقد الدولي، 2019).

3/2: السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية التي يتم اللجوء إليها لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد. لذا، فإنه لا بد من رسم السياسة الضريبية وتوجيه الإنفاق بكفاءة عالية حتى يتمّ دفع جهود التنمية ودعم القطاعات الإنتاجية وتقليل آثارها السلبية على أنظمة حوافز العمل والادخار والاستثمار. وانطلاقاً من الدور الكبير الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز النمو الاقتصادي ومواجهة التحديات الاقتصادية في الدول العربية، يمكن استخدام أدوات السياسة المالية من خلال توفير الحوافز الضريبية والدعم الحكومي (خدمات تمويلية وغير تمويلية)، وتهيئة البيئة المواتية لنمو وتطور هذه المشروعات، وإزالة كافة المعوّقات التي تواجهها، إضافةً إلى

تفعيل دور هذه المشـــروعات في توفير المشـــتريات الحكومية. ولكن هناك العديد من الدلائل التي تشـــير إلى وجود تحديات كبيرة تواجه الدول العربية في إنجاز أهداف الســـياســـة المالية المرتبطة بتعزيز وتنمية المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة. وأهمّها: ارتفاع العجز، والمديونية. وقد أوضـح استطلاع للرأي، قام به صندوق النقد الدولي سنة 2017 في منطقة الشرق الأوسط وشمال وإفريقيا، أن السـياسـة المالية تجد صـعوبة في تحقيق أهدافها، وهو ما يرجع إلى: ارتفاع الإنفاق على الدعم الحكومي للســـلع والخدمات الاســـتهلاكية والأجور والذي أدى إلى تقلّص الحيز المالي المتاح لمجالات الإنفاق الحكومي الأخرى، كتطوير أداء القطاعات الإنتاجية .

توضـــح البيانات ارتفاع عجز الموازنة العامة والمديونية في الدول العربية بنســـب عالية، ليرتفعا من حدود 2%، 58% من الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما ســـنة 2008، إلى 7%، 73% من الناتج المحلي الإجمالي ســـنة 2016 على التوالي، مما شـــكّل تهديداً للاســـتقرار الاقتصادي في كثير من هذه الدول. وتشير هذه البيانات إلى أن عجز الموازنة في الدول العربية قد تضـاعف لأكثر من ضـعفين منذ سنة 2008، كما ارتفعت كلفة التمويل بأنواعه واستخداماته. وقد تبين عند تقييم أوضـــاع المالية العامة للدول العربية، ارتفاع متوســـط المديونية في الدول العربية متوسـطة ومنخفضـة التنمية البشـرية، وانخفاضـها في الدول العربية ذات التنمية البشـرية المرتفعة جداً. كما بلغت نسبة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (الصـحة، التعليم، والضـمان الاجتماعي) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 11% مقارنة بنسبة 19% في الدول الناشئة الأوربية ووسط آسيا، ونسبة 14% في أمريكا الجنوبية. وتحتاج دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لإنفاق 70 مليار دولار (4.5% من ناتجها المحلي الإجمالي) لمضـاهاة الإنفاق الاجتماعي المتوسـط في دول أوروبا الناشـــئة (صـــندوق النقد الدولي، 2017). وينعكس هذا التحدي على المشـــروعات الصغيرة والمتوسطة عربياً، بسبب الافتقار للموارد البشرية الماهرة.

كذلك فإن مراجعة أولويات الإنفاق الحكومي وزيادة مسـتوى الاسـتثمار العام كنسـبة من الناتج المحلي الإجمالي، خاصـة المرتبط بالمشروعات الصـغيرة والمتوسطة، سوف يعزز من تطّور ونمو هذه المشـروعات ويفسـح المجال لأنشـطة اقتصـادية جديدة تزيد من مسـاهمتها في تحسـين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن جانب آخر، فقد أدى ضيق القاعدة الضريبية (والتي تستثني في العادة الممتلكات والثروة والأصول الأخرى) وانخفاض المعدلات الضريبية والاستثناءات المتعددة وضـــعف إدارة نظام الضـــرائب في بعض الدول، إلى إعاقة تعبئة الإيرادات المالية. وعلى الرغم من أن الإيرادات النفطية تعزز الإيرادات الحكومية الكلية في الدول المصـــدرة للنفط، إلا أن الإيرادات غير النفطية في هذه الدول عموماً منخفضـة، ولا توجد ضـرائب على الدخل الشـخصـي

وضريبة القيمة المضافة (باستثناء الضرائب التي تمّ إدخالها حديثاً في السعودية والإمارات). يؤدي تعزيز تعبئة الإيرادات المالية وخفض المديونية كذلك إلى ضمان امتلاك الدولة حيزاً مالياً يمكّنها من مواجهة التطورات الاقتصادية العكسية، ودعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد أظهرت البيانات أن الحيز المالي في معظم الدول العربية يواجه تحديات عدة وذلك وفق نتائج المنهجية المطبقة من جانب صندوق النقد الدولي، والتي تستند في تقييمها للحيز المالي لدول العالم على أربعة أبعاد أساسية وهي: (توفر التمويل وشروطه، عبء المديونية الحالي والمستقبلي، الديون القائمة، احتياجات الإصلاح) (صندوق النقد الدولي،2017).

5/2: سياسات التعليم والتشغيل وتنمية ريادة الأعمال

تتزايد عبر العالم النداءات التي تؤكد أهمية أنظمة وسياسات التعليم في تنمية ريادة الأعمال ودعم دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة، ودورها في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في سياق توجهات الثورة الصناعية والتحول إلى اقتصادات المعرفة. في ضوء ذلك، يعرض هذا البند تقييماً لدور سياسات التعليم، وسياسات التشغيل والتنمية البشرية في تنمية ريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. فعلى مستوى مدى **مساندة سياسات التعليم لتنمية ريادة الأعمال، يظهر** مؤشر ريادة الأعمال العالمي– GEI لسنة 2018 بعض النتائج الهامة في هذا الخصوص. وهو مؤشر يقيس جودة ريادة الأعمال ومدى وعمق النظام البيئي الداعم لتنظيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر (14) مكوناً ويأخذ قيم تتراوح بين 0و100%. وقد بلغ متوسط قيمة المؤشر التي حصلت عليها الدول العربية المشاركة في التقرير لسنة 2018 (14 دولة) حوالي 35%. وجاءت قطر في المرتبة الأولى عربياً و22 عالمياً، وجاءت موريتانيا في المرتبة الأخيرة عربياً و136 عالمياً. ويلاحظ انسجام نتائج المؤشر مع نتائج مؤشر التنمية البشرية، حيث جاءت دول المجموعة الأولى في المراتب الأولى عربياً، وجاءت دول المجوعتين الثانية والثالثة تباعاً بعد ذلك عربياً وعالمياً. (مؤشر ريادة الأعمال العالمي، 2018)

وعلى وجه التفصيل، وبالنظر إلى مكونات المؤشرات الفرعية وقيمها الخاصة بالدول العربية، نرى أن أقل قيمة للمؤشر حصلت عليه الدول العربية كان يتعلق بدرجات المنافسة (28%)، وقبول المخاطر (29%)، واستيعاب التقنية (36%)، وإدراك الفرص (39%). بما يوضح أن الأنظمة التعليمية وأنظمة ريادة الأعمال في الدول العربية تتطلب جهداً مضاعفاً لمعالجة الاختلالات والثغرات الكبيرة التي تعيق تبني ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة كأداة فاعلة في تحقيق التنمية. وفي ذات السياق، توضح دراسة البنك الدولي (2017) أن أهم ثلاث

عقبات يواجهها رواد الأعمال في معظم الدول العربية تتمثل في: عدم الحصـــول على التمويل (42%)، افتقار القوة العاملة إلى التعليم بشـكل كافٍ (28%)، طول الدورة المسـتندية للحصـول على ترخيص للأعمال التجارية (27%). كما أظهر تقييم مدى مسـاندة أنظمة التعليم العالي **لريادة الأعمال** وجود إشكالات حقيقية أخرى أبرزها: عدم وجود رؤية ورسالة واستراتيجية تتبنى تنمية ثقافة ريادة الأعمال، ضـــعف اهتمام القيادات الجامعية بريادة الأعمال، التركيز على المخرجات الكمية دون النوعية، غياب التعليم الريادي في مختلف التخصـصـات، عدم وجود برامج مسـتقلة في ريادة الأعمال على مستوى الجامعات الحكومية (الرميدي، 2018). كما يوضح الواقع الراهن للجامعات العربية أن ثقافة ريادة الأعمال لم تصل بعد لمرحلة البدء في معظم الجامعات العربية والمؤسسات التعليمية الأخرى، وفي القليل منها لم تصل بعد إلى مرحلة النضج والكفاءة، مقارنةً بما وصلت إليه المؤســســات التعليمية الرائدة في دول العالم. التي قامت بدمج ريادة الأعمال في المناهج الوطنية كمكوّن رئيســي (فنلندا وهولندا)، وكمكوّن جزئي لدى (السـويد وكرواتيا)، ومدمج في موضــوعات عابرة في المناهج لدى (البرتغال واسكتلندا).

وضـمن إطار تقييم مدى مسـاندة سـياسـات التشـغيل لريادة الأعمال، فقد أظهر التحليل تراجع واضح في نوعية مخرجات التعليم في المنطقة العربية (العرض في سوق العمل) وذلك مقارنة بمناطق العالم الأخرى. كما أن تخصصات معظم هذه المخرجات لا تنسجم مع احتياجات السوق (الموائمة). إذ لم تسهم سياسات سوق العمل في مختلف الاقتصادات العربية في تفعيل دور القطاع الخاص (الطلب)، نتيجة لوجود فجوة واســعة في المزايا بين القطاعين العام والخاص. ويأتي هذا التحدي في سـياق تنامي ظواهر أخرى غاية في الخطورة في الدول والمجتمعات العربية مثل ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين، والبطالة بين الشــباب والتي ســجلت أعلى المعدلات الإقليمية حيث بلغت 30.6%. وتســجل مصــر وتونس وليبيا والعراق المعدلات الأعلى مقابل بلوغ هذا المعدل كمتوسط عالمي نحو (13.1%)، وبلوغه كمتوسط للدول النامية 9.5% فقط. (WDI,2018).

6/2: السياسات التجارية – تدويل المشروعات

يرتكز تحليل دور السـياسـات التجارية في تنمية المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة، على عدة ركائز تتعلق بعلاقة هذه السياسات ومكوناتها وأدواتها، بطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها، والتحديات التي تواجهها، ودورها التنموي والفرص الكامنة التي يمكن استغلالها إذا ما تمّ تطوير هذه المشروعات. فعلى سبيل المثال، تعاني هذه المشروعات، كما أوضح الفصل الأول، من صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية، وذلك بسبب ضعف تنافسيتها، ولأسباب تتعلق بتكلفة الإنتاج والسـعر و/أو بالجودة و/أو صـعوبة الحصـول على ثقة المسـتهلك الأجنبي، و/أو ضـعف

عمليات الترويج للمنتجات المحلية في الأســـواق الخارجية. وقد انعكس هذا التحدي على واحد من أبرز مؤشرات الدور التنموي لهذه المشروعات ألا وهو مساهمتها في الصادرات.

وتركز السياسات التجارية والاستثمارية الخاصة بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على بناء القدرات التصديرية، والحدّ من تكاليف الصفقات التجارية وترسيخ مبدأ التكامل الإقليمي لهذه المشروعات، عبر تدابير تيسير التجارة بما يرفع من قدرتها التنافسية في مجال التصدير. وتهدف التوجهات الاستراتيجية والسياسات التجارية للدول العربية (2018) إلى رفع القدرة التنافسية للقطاع الخاص العربي، وبناء قدرات التصـــدير، وخفض تكاليف المعاملات التجارية، وتعزيز التكامل الإقليمي، من خلال إجراءات تيسير التجارة والاستثمار. مع التأكيد أنّ السياسة التجارية والاستثمارية في الدول العربية لا بد أن تركز على هدف حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنافســـة الخارجية وإغراق الســـوق المحلي بالســـلع والخدمات التي يمكن أن تنتجها هذه المشروعات، وأن تضمن بأن تكون المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه المشروعات أكثر جاذبية من المنتجات والخدمات الأجنبية (الســـعر – الجودة – القوانين الداعمة للمشـــروعات المحلية – المواصفات والمقاييس– الاستقرار القانوني والتشريعي – توقعات التجار والمستثمرين المحليين – بيئة الأعمال – وغيرها). كما يتطلب ذلك توفر الأطر التشريعية والقانونية اللازمة.

وفي إطار رصد تقييم التجارب العربية في دعم صادرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد أعدت مصـــر ثلاث اســـتراتيجيات ذات صـــلة، وتشـــمل: اســـتراتيجية وزارة الصـــناعة والتجارة 2016–2020، والتي تتضـمن ركيزة أساسـية لتنمية الصـادرات بشـكلٍ عام وصـادرات المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة بشـكلٍ خاص، واسـتراتيجية تنمية الصـادرات المصـرية 2017–2020. حيث عملت على إجراء الإصـــلاح المؤســـســـي وتســـهيل التجارة وبينت القطاعات المحتملة والأســـواق المستهدفة وحوافز التصدير. وفي المغرب، بذلت الحكومة جهوداً كبيرة لتدويل المشروعات الصغيرة والمتوســـطة من خلال إيجاد منصـــة افتراضـــية رقمية لاســـتكمال إجراءات التجارة الخارجية، عبر اسـتكمال كافة الوثائق إلكترونياً، والعمل على اندماج تلك المشـروعات في سـلاسـل القيمة العالمية والاستفادة التكنولوجية والمالية من وجود الشركات متعددة الجنسيات في المغرب. وفي لبنان، تمت صياغة مبادرات متخصصـة لتعزيز وصـول المشروعات الصـغيرة والمتوسـطة إلى الأسواق الدولية كالبعثات التجارية والمعارض التجارية. وفي تونس، فقد تمّ العمل على تدويل المشـروعات الصـغيرة والمتوسطة وربطها بسـلاسـل القيمة الدولية، وإبرام اتفاقيات لتعزيز التنويع وتحسين التنافسية، ومن خلال صـناديق تقدم دعم مالي وغير مالي لهذه المشروعات للوصـول إلى الأسواق الخارجية. وفي الأردن، تم تبني إجراءات لتسهيل وصـول المشروعات الصـغيرة والمتوسـطة للأسواق الدولية، حيث

تمّ توقيع اتفاقية لتسهيل دخول الأردن إلى شبكة المشاريع الأوروبية، وتقديم الدعم للمشروعات التصديرية وتسهيل نقل التكنولوجيا. إضافة للعمل على تبسيط قواعد المنشأ المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية.

وللتعرّف على نتائج الجهود العربية في تسهيل التجارة بشكلٍ عام وأمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكلٍ خاص، فقد تمّ تحليل مؤشر التجارة عبر الحدود الذي يندرج ضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي. يبين التقرير للعام 2019 والذي يتكون من 6 مؤشرات فرعية تتعلق بسهولة وتكلفة الاستيراد والتصدير. حيث تظهر البيانات أن محصلة الإصلاحات والسياسات التي اتبعتها الدول العربية، لتسهيل عملية التجارة، لم تصل إلى النتائج المطلوبة، فقد تراوحت مرتبة الدول العربية في مؤشر التجارة عبر الحدود بين المرتبة 54 (فلسطين) و189 (اليمن). (البنك الدولي،2019)

ثالثاً: الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء التجارب الدولية

يقوم هذا الفصل بعرض وتحليل لأهم مواطن التميز في عدد من التجارب والتطبيقات الدولية الرائدة الخاصة بالتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عبر التركيز على عدد من القضايا أو المجالات الرئيسة. وذلك على النحو التالي:

3-1 الأطر التشريعية والمؤسسية والتنظيمية

تمثل التشريعات الأطر المرجعية الرئيسة في بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقدم مع الأطر المؤسسية والتنظيمية المتصلة المظلة الفعّالة لعمل تلك المشروعات في معظم دول العالم. وتقدم تجارب الدول المتقدمة والصاعدة والنامية العديد من الخبرات الهامة في هذا الشأن. فعلى سبيل المثال تمتلك اليابان تشريعاً رئيساً لتلك المشروعات منذ سنة 1963. وخضع للتعديل والتطوير أكثر من مرة سنة 1999 ثم سنة 2010، وأخيراً سنة 2014. وينص القانون الأساسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الياباني الصادر في يونيو 2014 على أربع سياسات أساسية تعمل على تطوير دور تلك المشروعات في الاقتصاد الوطني وتنمية المجتمعات المحلية. وتكون أبرزها تعزيز نماذج الإدارة والأعمال القادرة على تلبية الطلب المستقبلي على منتجات وخدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة وتعزيز التجديد والابتكار في الأعمال الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الأنشطة والأعمال التي تساهم في تنمية الاقتصادات المحلية / الإقليمية، إضافة إلى تطوير نظام لدعم تلك الأعمال من خلال الجهود الجماعية أو المجتمعية.

وتجدر الإشـــارة في التجربة اليابانية إلى الدور الحكومي الفاعل في التخطيط وصـــنع السياسات والدعم والتقييم، وتكامل عمل الإطارين التشريعي والمؤسسي. إذ تلعب وزارة الاقتصاد والتجارة والصـــناعة ومؤســـســـاتها المعنية دوراً محورياً في تخطيط وتوجيه وإدارة ومتابعة وتقييم السياسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل وخارج الدولة وتلعب "هيئة المشروعات الصـــغيرة والمتوســـطة" أدواراً هامة كذراع تنفيذي للوزارة يعمل على تنفيذ توجهات الدولة في تعزيز أدوار تلك المشـــروعات في مجالات متعددة منها التوجه التصـــديرى عبر الحدود، ودعم التنمية الإقليمية / المكانية المتوازنة. كما يستفاد من التجربة اليابانية في التشبيك الحكومي مع المجتمع المدني والتنظيمات المهنية ذات الصـــلة مثل الغرف والاتحادات التجارية والصـــناعية والمجتمع المدني. ويتفق هذا الدور مع مكانة هذه المشـــروعات في التنمية في اليابان، حيث تمثل (وفق تعريفها المعتمد في اليابان) نحو 99.7% من إجمالي المنشآت الاقتصادية. وتستوعب 70% من الوظائف، وتســـهم بنحو 50% من القيمة المضـــافة في الصـــناعة التحويلية. National Association of Small and Medium Enterprise,2018).

ولا يختلف الحال كثيراً في الدول الصـــاعدة والنامية. ففي الصـــين تم إصـــدار قانون للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في يونيو 2002 بهدف تقديم أطر واضـحة حول المسـؤولية القانونية في قطاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة. ويقوم مجلس الشـعب في الصـين بمراجعة دورية للأطر التشريعية ذات الصلة بعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتركز التطوير حول توفير مزيد من الدعم لتلك المشـــروعات، لاســـيما في مجالات حماية الحقوق القانونية والملكية الفكرية، وتفعيل دور المؤسسات المالية والتمويلية، وتسهيل عمليات الإقراض، وأدوار المؤسسات الحكومية الداعمة لتلك المشروعات.

وتقدم كوريا الجنوبية نموذجاً مميزاً بخصـــوص الجانبين التشـــريعي والمؤســـســـاتي على السواء، إذ تعتمد على حزمة متنوعة من التشريعات لدعم أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها القانون الإطاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقانون تشجيع التعاقد من الباطن مع المشـــاريع الصـــغيرة والمتوســـطة "Small and Medium-sized Enterprises Sub-contracting Promotion ACT" ، وقانون تشجيع شراء منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أجل تأمين التشـــغيل الدائم لهذه المشـــاريع، من خلال الشـــراء الحكومي لمنتجات المشـــاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة. وفي سياق هذا القانون يتم مطالبة الحكومة والمنظمات العامة بعمل خطة سنوية لزيادة المشتريات من منتجاتها.

وبالنسبة للدول النامية، يبدو الاعتماد على الأطر التشريعية المتخصصة خياراً مفضلاً في العديد من التجارب النامية العريقة مثل الهند، أو الحديثة مثل جنوب أفريقيا. فقد أصدرت الهند قانوناً خاصاً لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة سنة 2006. ويتضمن القانون التعريف الرئيسي والمعتمد في البلاد بشأن المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما حذت الهند حذو نظيرتها الآسيوية كوريا الجنوبية في تأسيس وزارة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كما عملت جنوب أفريقيا، على تأسيس كيان مؤسسي حكومي يتمثل في هيئة تنمية المشروعات الصغيرة Small Enterprises Development Agency– SEDA في سنة 2004 وفقاً لتعديل قانون الأعمال الصغيرة الوطنية الذي صدر سنة 1996. وتضمّن التعديل دمج ثلاث هيئات مختلفة في الهيئة الجديدة. وتهدف الهيئة – SEDA إلى إنشاء ودعم وتطوير الأعمال الصغيرة من خلال العمل في شراكات مع الجهات الأخرى المعنية في الدولة. وقد أصبح للهيئة أكثر من 43 فرعاً، 18 وحدة متنقلة، 48 كشك إلكتروني للمعلومات، 3 مراكز معلومات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة، 12 مركزاً لتطوير وإنشاء الشركات، 42 مركز حاضنة أعمال و47 نقطة تواصل Access Point على مستوى الدولة. بالإضافة إلى ذلك، وفي سنة 2012، تم إنشاء كيان مؤسسي خاص بتمويل المشروعات وهو "هيئة تمويل المشروعات الصغيرة Small Enterprises Finance Agency– SEFA" بهدف تيسير وتوسيع تمويل تلك المشروعات. هذا بخلاف دور صندوق التمكين الوطني – NEF.

3-2 المساهمة في النمو الاحتوائي Inclusive growth

أكدت الدراسات التطبيقية وكذلك الأجندات العالمية للتنمية المستدامة 2030، والمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، على أهمية وحيوية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الشامل والاحتوائي. من خلال مساهمتها في خلق فرص العمل وتعزيز نمو مستويات التشغيل الجارية، وذلك مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وهو الأمر الذي يسري، وفق دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على مستوى كافة الدول حسب دخلها (دول الدخل المنخفض 78%، دول الدخل المتوسط المنخفض 67%، دول الدخل المتوسط المرتفع 59%، ودول الدخل المرتفع 65%. (Koirala, Shashwat,2018).

وعلى مستوى مجموعة الإتحاد الأوروبي كنموذج لتكتل الدول المتقدمة، وإدراكا لحيوية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دفع تطوير القدرات الاقتصادية في دول الإتحاد، حيث تمثل حوالي 99.8% من مؤسسات الأعمال غير المالية في أوروبا، وتسهم في توفير حوالي 66.4% من الوظائف في دول الإتحاد، كما أنها مسؤولة عن توليد حوالي 56.8% من القيمة

المضافة في قطاعات الأعمال غير المالية. فقد قام سنة 2008 بإصدار قانون الأعمال الصغيرة الأوروبي – SBA والذي يتبنى منهج – Think Small First، ويهدف إلى تعزيز ريادة الأعمال في أوروبا، وإزالة الحواجز أمام تلك المشروعات، وتبسيط الإجراءات ودعم بيئة الأعمال المحفزة لها. كما دعم الإتحاد منذ سنة 2011 تفعيل القانون المشار إليه من خلال اتخاذ العشرات من الإجراءات بصورة سنوية لتعزيز إنفاذ سياسات القانون لدى الدول الأعضاء (وصلت إلى 3300 إجراء حتى سنة 2018.

ويشير التقرير التقييمي السنوي للمفوضية الأوروبية حول أداء تلك المشروعات إلى أنّ السياسات والإجراءات الداعمة في إطار قانون الأعمال الصغيرة الأوروبي تحقق الكثير من أهدافها المخططة. فقد ازداد عدد تلك المشروعات بنسبة تصل إلى 24%، كما وصل نصيب تلك المشروعات إلى حوالي 70% من صادرات دول الإتحاد. وارتفع معدل نمو الصادرات بنسبة 20% منذ سنة 2012. كما تجدر الإشارة إلى أهمية التقارير السنوية التي تصدرها المفوضية الأوروبية حول نتائج أعمال تلك المشروعات من حيث تقديم خبرات وتوجهات هامة حول جوانب القصور أو التميز في الأداء في دوله الأعضاء، إضافة إلى تقديم مدخلات هامة لتطوير السياسات ذات الصلة بتلك المشروعات على المستوى الأوروبي بوجه عام، وعلى مستوى كل دولة من الدول الأعضاء على وجه الخصوص بصورة دورية. (European Commission,2018).

كذلك هو الحال بالنسبة لـ "مبادرة الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين سنة 2015 والتي تشمل أكثر من 70 دولة يمثلون نصف سكان العالم، وأكثر من 30% من الاقتصاد العالمي، ومن بينها العديد من الدول العربية والتي ساهمت أيضاً في المؤسسات المالية للمبادرة مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية – AIIB (خشبة وآخرون، 2018). إذ يعزز من تلك الفرص تأكيد القيادات الصينية المعنية ذاتها على دور المبادرة في تعزيز التعاون الصيني مع دول العالم المختلفة فيما يتعلق بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من الخبرات الصينية في هذا الخصوص، وعلى الأخص في مجالات التجارة الإليكترونية، والمنصات التكنولوجية، ومكافحة الفقر، ونقل وتبادل خبرات الجودة والمعايرة والاعتماد لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر الحدود.

3/3: تعزيز الاستدامة ونشر نماذج الأعمال الخضراء

تجدر الإشارة بداية لعدم وجود تعريف عالمي محدد لـ "المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخضراء –Green SMEs". لكنّ أحد التقارير المتخصصة الحديثة يشير إلى ملامح أساسية لها

باعتبارها المشروعات التي تدعم تطوير منتجات أو خدمات ونظم لها منافع بيئية. كما تحقق كفاءة وترشـــيد في اســـتخدام الموارد، وذات قابلية ومردودات اقتصـــادية، ولها آثار بيئية أقل وطأة من المشـــروعات التقليدية (Green Win, 2018). وفيما يتعلق بالتطبيقات الرائدة لتوجيه دور هذه المشـــروعات نحو الاقتصـــاد الأخضـــر، فقد تبنت الأمم المتحدة العديد من المبادرات في هذا الخصوص، منها تفعيل أدوار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية، وهي أحد المبادرات الأممية الهامة التي تركز على قضـــايا الاقتصـــاد الكلي والتمويل، النوع وتمكين المرأة، التنمية الاجتماعية والتنمية المســتدامة. كما تتبنى مداخل لتحســين وبناء القدرات في مجالات التخطيط وصـنع السياسـات، وتحليل الأسـواق، والوصـول إلى الائتمان، وتطوير خطط الأعمال، ونظم المحاســبة وإدارة الأعمال، وغيرها. وتقوم على تنفيذ المبادرة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (شعبة أهداف التنمية المستدامة) ومن خلال تمويل من دولة الصـــين. ويركّز المشـــروع على 9 دول نامية في قارات مختلفة تشـــمل البرازيل، بيرو، كمبوديا، فيجي، لاوس، ســـيريلانكا، تنزانيا، كينيا والفلبين (المجلس الدولي للأعمال الصـــغيرة، 2018). كما يشـارك في المبادرة العديد من المنظمات الدولية والإقليمية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية – UNIDO، وبنك التنمية الآسـيوي – ADB، وبنك التنمية الأفريقي – AfDB، وغيرهم. وبشـــكل عام تدل التجارب على تعاظم دور هذا النوع من المشـــروعات في دول العالم المختلفة، إذ تلعب أدواراً متنامية في قضـــايا البيئة، وتغير المناخ، والتنوع الحيوي، والتلوث بأنواعه، وسوء استغلال الموارد.

كما تلعب التجمعات العالمية الكبرى أدواراً مهمة في توجيه أنظار صناع السياسات العامة في دول العالم المختلفة إلى دور المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في تبني التكنولوجيات ونماذج الأعمال الخضراء لتعزيز ودعم أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030. وفي هذا الخصوص فإن "مجموعـة العشـــرين – G20" تحث الـدول الأعضـــاء ودول العـالم المختلفـة على دعم التكنولوجيات الخضـراء للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة: Green Technology SMEs بما يدعم تحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ 2015، وأجندة الأمم المتحدة للتنمية المســتدامة 2030. وتركّز المجموعة في أحد أوراق الســياســات الخاصــة بها (Verdolini, et.al, 2017) على مجموعة من الاعتبارات الهامة التي تشجع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تبني تكنولوجيات خضراء، وأهمها تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة للإقبال على التكنولوجيات الخضراء، وذلك من خلال قنوات وبدائل التمويل العام وضـمان التمويل الأخضـر، لتحفيز المسـتثمر الصـغير على تبني وتطبيق تلك التكنولوجيات الخضراء والأقل كربوناً، ودعم أنشطة البحوث والتطوير الداعمة لها في تلك المشروعات، والتنسيق مع المؤسسات التمويلية الدولية لدعم هذه التوجهات.

ولا تبدو محاور تجربة الاتحاد الأوروبي بعيدة عن تجربة مجموعة العشـرين، حيث يتبنى الاتحاد خطة عمل للتحول الأخضـر للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة 2014–2020 تتضـمن خطوات عملية لتعميق تخضـير تلك المشـروعات لدعم اسـتدامة التنمية والتوافق مع تطورات وتداعيات تغير المناخ. كما يأتي هذا التحول في دور المشـروعات الصـغيرة في سـياق تحول أكبر على مسـتوى الاتحاد للتحول إلى نماذج اقتصـادية جديدة دوارة – Circular، أو مرنة – Resilientأو خضراء – Green لتعزيز فرص النمو التنافسي المستدام للاقتصاد الأوروبي الذي تلعب فيه المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة دوراً محورياً حيث يصـل عددها إلى 22 مليون منشـأة توفر 133 مليون فرصـة عمل، وينتج عنها 50% من القيمة المضـافة على المسـتوى الأوروبي. (Doranova, Asel, 2018), (Eco–innovation observatory and European commission,2018)

4/3: بدائل التعامل مع تحديات التمويل

أشـار التقرير ضـمن أجزاءه السـابقة إلى إشـكالات التمويل التي تواجه المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة وتحد من إطلاق دورها وذلك على مستوى معظم الدول العربية. وقد تضـمنت نتائج المنتدى الاقتصـادي حول المشروعات الصـغيرة والمتوسطة (الأردن، 2018) الإشارة إلى أن أكثر من نصـف تلك المشـروعات لا تسـتطيع الحصـول على الائتمان في الدول العربية. كما لا يتجاوز نصيب القروض المصرفية المقدمة لها نسبة 9% من جملة القروض، في حين تصل تلك النسـبة إلى حدود 26% في دول منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية. كما أكد صـندوق النقد الدولي حديثاً (بلانشيه وآخرون، 2019) أن حصـة المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة في إجمالي الإقراض المصـرفي لا تتجاوز 7% في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وهي النسبة الأقل في العالم. وتنخفض هذه النسبة إلى 2% في بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

وبشكل عام تعاني هذه المشروعات من أكبر فجوة في الشمول المالي على مستوى العالم وفق نموذج الشمول المالي للصندوق. وللتعامل مع هذه المشاكل على المستوى العالمي فإن هناك العديد من الخبرات لمجموعة العشـرين –G20 وصـندوق النقد الدولي والإتحاد الأوروبي وغيرهم، من أهمها: سـد فجوة الشـمول المالي في اقتصـادات الأسـواق الصـاعدة والنامية، وهو ما ينعكس ايجابياً على زيادة النمو، وتحسين فعالية السياسات الاقتصادية الكلية، وخلق فرص العمل (تقدر بـ 16 مليون وظيفة في دول منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى حتى سنة 2025)، بالإضافة إلى تحسين الإنتاجية وتعزيز الحوكمة والشفافية بما فيها حوكمة مؤسسات القطاع المالي. وكذلك تعزيز التعاملات المالية الرقمية Blockchain والتكنولوجيا المالية الرقمية FinTech ، والوصـول إلى

التمويل وذلك بتقديم تسهيلات للتجارة الخارجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع بناء قدراتها التجارية، وأخيراً تأسيس بنوك متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (بلانشيه وآخرون، 2019).

وبخصوص الخبرات العالمية المتعلقة بحل مشكلات التمويل ودعم الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد قامت الولايات المتحدة على سبيل المثال كنموذج للدول المتقدمة بتأسيس إدارة حكومية منذ عام 1953 لتنفيذ سياسات تنمية تلك المشروعات، وتزويدها بالخدمات الاستشارية والمالية، وتقديم القروض المباشرة وغير المباشرة. وتتم القروض غير المباشرة عن طريق مؤسسة تسليف أخرى، ولكنها مضمونة من الإدارة بنسبة 90%، ومنح إعفاءات ضريبية للمشروعات بنسبة تصل إلى 20%. كما تقوم بتمويل صادرات هذه المشروعات، إضافة إلى تقديم قروض للمشروعات الصغيرة غير القادرة على توفير تمويل ذاتي بشروط ميسّرة وكذلك للمشاريع القابلة للتأثر بالكوارث الطبيعية، وتنظيم نشاط شركات الاستثمار الخاصة المعنية بتقديم القروض للمشروعات، وتسهيلات مالية للمرأة والأقليات. وفي كوريا الجنوبية كنموذج للدول الصاعدة فقد تمّ إنشاء الصندوق الكوري لضمان القروض لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1976، وتمكينها من الحصول على رأس المال المطلوب للقيام بالمشروع. وكذلك إقرار برنامج حكومي لدعم تمويل التطوير التكنولوجي الجديد لهذه المشروعات، وقيام مؤسسات متخصصة بتقييم التكنولوجيا التي طورتها المشروعات، ومن ثم تضمن هذه المؤسسات قيمة هذه التكنولوجيا حتى تقوم المؤسسات المالية بمنح القروض لهذه المشروعات وفق نتائج هذا التقييم. كما تمّ إقرار الحوافز الضريبية الحكومية المتنوعة، منها إعفاء أو تخفيض ضريبي للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الجديدة التي تعمل خارج مناطق المدن، وفي المناطق الريفية. وتخفيض قيمة ضريبة الدخل بنسبة 50% في نهاية السنة الأولى من إقامة المنشأة، ولمدة قد تصل إلى 5 سنوات. وفي الصين كنموذج للدول النامية فقد تمّ تأسيس مؤسسات لضمان الائتمان بمبادرة من وزارة المالية (200 مؤسسة)، وصندوق لرأس المال المخاطر سنة 2017، وتخفيض ضرائب القيمة المضافة على المشروعات الصغيرة، ودعم آليات التمويل الجماعي. كما تمّ تأسيس منصات للإقراض عبر الانترنت.

بالإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن رصد بعض الخبرات العالمية الهامة بخصوص دعم المشتريات الحكومية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والصاعدة والنامية، لاسيما الصين التي أصدرت تشريعاً خاصاً في هذا الصدد تمّ فيه تخصيص 30% من ميزانية المشتريات الحكومية لشراء منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5/3: دعم التحول نحو اقتصادات المعرفة

ليست المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن التحولات العالمية نحو الاقتصادات المعرفية أو الرقمية أو الثورة الصناعية الرابعة وغيرها، وهي التحولات التي يمثل الابتكار محركها الرئيسي وقوتها الدافعة، خاصة وأن هذه المشروعات تمثل أكثر من 90% من المشروعات في كافة دول العالم، ولها دور محوري في توليد الناتج المحلى الإجمالي والقيمة المضافة في كافة الدول والاقتصادات. ويكرس دورها القادم تقارير حديثة لفوربس – Forbes تشير إلى خلال عام 2020 ستندرج حوالي 50% من الوظائف في العالم في إطار ما يعرف بـ "العمل الحر"، والذي يعني عملياً عمل وعالم رواد الأعمال والمبادرون الصغار عبر العالم. وسيختفي حوالي 30% من الوظائف الحالية بحلول سنة 2030 مقابل تصاعد وتيرة الطلب على العمالة الماهرة والمبتكرة.

وتقدم العديد من التقارير العالمية المتخصصة ومنتديات وتكتلات واتحادات عالمية وإقليمية رسائل واضحة حول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التحول نحو اقتصادات المعرفة والرقمية (ESCWA, 2018)، وذلك استناداً إلى: عمل الابتكار كقوة دافعة للاقتصادات العالمية، ودور نظم الابتكار الوطنية في دعم ريادة الأعمال، والتأثير الجوهري للابتكار والرقمنة على الأعمال بغض النظر عن حجمها. وقد تنوعت الممارسات الدولية الرائدة في هذا المجال، حيث قامت اليابان بالعمل على توفير مراكز دعم إقليمي حكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة لهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مع توسيع دور تكنولوجيا المعلومات بما فيها تطبيقات الحوسبة السحابية، حيث لا يتجاوز عدد المشروعات غير المستخدمة لها وفق مسح أخير بنسبة 10.5% فقط من المشروعات الصغيرة والمتوسطة اليابانية، بما ساهم في تصاعد كبير لحجم التجارة الإليكترونية لهذه المشروعات سنة 2017. إضافة لإطلاق مبادرات لدعم الأسماء والعلامات التجارية اليابانية خارج الحدود، مثل مبادرة "J–Good Tech" الهادفة إلى التعريف بالشركات اليابانية الصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية وربطها بالشركات اليابانية الكبرى.

وفي سنغافورة التي جاءت في المرتبة الخامسة على مؤشر الابتكار العالمي 2018، وتسعي لتحويل سنغافورة إلى المركز الإقليمي الأول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة – SMEs Innovation Hub، خلال الخمس سنوات القادمة. فقد قامت الدولة بتحديد دعم التحول التكنولوجي والرقمنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأولوية تنموية لسنة 2018، وتم تبني برنامج حكومي لدعم رقمنة الأعمال الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1.7 مليار دولار قصد تعزيز القدرات الرقمية لتلك المشروعات في قطاعات الغذاء واللوجستيات والخدمات على وجه الخصوص. وفي الهند، تم تأسيس صندوق للتطوير التكنولوجي بهدف المساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات

الصغيرة وتحسين مستوى العمالة بها واستبدال نظم الحماية بنظم بديلة للتمكين التكنولوجي والفني لتطوير المنتجات بما يدعم الاقتصاد الهندي. كما تمّ تعزيز التعميق التكنولوجي لدعم المنافسة مع المنتجات العالمية، خاصة الصينية، وكذلك تطبيق برنامج نظم مراكز التكنولوجيا في يناير 2015، وذلك للتوسع وتطوير شبكة مراكز التكنولوجيا في الدولة، والذي يشمل تطوير البنية التحتية المادية بإنشاء 15 مركزا تكنولوجياً جديداً وتحديث المراكز القائمة. وتأسيس بوابة الكترونية بهدف تلبية الاحتياجات التكنولوجية المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما تقدم التجربة الألمانية خصوصيات هامة في مجال التطوير التكنولوجي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أن مقدمات الثورة الصناعية الرابعة 4.0 قد انطلقت من المانيا، إذ تقدم تلك المشروعات أكثر من 54% من القيمة المضافة وأكثر من 63% من فرص العمل. وقد حظيت هذه الثورة باهتمام كبير في أحدث رؤية للسياسة الصناعية الألمانية في "استراتيجية التقنية الراقية لألمانيا 2020" في سياق تحولات الثورة الصناعية الرابعة، والتي تهدف إلى رقمنة عملية الإنتاج، والتركيز على الأتمتة والمصانع الذكية والروبوتات واتصال الآلات عن بعد، وشاحنات البضائع ذاتية القيادة، وغيرها من التوجهات التي تدعم ريادة الدولة لهذه الثورة الصناعية.

أما بخصوص نظم التعليم الداعمة للتوجهات المعرفية والرقمية في الاقتصادات العالمية، فإن العديد من التجارب العالمية تشهد تحولاً نحو تبني نظم تعليمية غير تقليدية تدعم الابتكار والإبداع من جهة، وتدعم ريادة الأعمال من جهة أخرى. ويدعم التوجه نحو غرس ثقافات ريادة الأعمال في النظم التعليمية برامج متخصصة لتعزيز السلوك الريادي وغرسه في نفوس الشباب والأطفال في سن مبكر لتنشئة أجيال لديها الرغبة في تحمل المسؤولية وتحقيق التفوق والتميز باعتبارها جزء من المشكلة وجزء من الحل. أضف إلى ذلك طرح المسابقات التعليمية، ومنح الجوائز والحوافز التي تشجع على الاستمرار في الإبداع والابتكار (التجربة الأمريكية)، وإنشاء البرامج التعليمية في الريادة، ونشر وتعزيز ثقافة الريادة، وتعزيز الريادة العلمية ودعمها (التجربة البريطانية)، وربط الجامعات بقطاع الأعمال (التجربة اليابانية) وغيرها من التجارب الناجحة التي تدعم الرياديين الشباب وتدفعهم نحو العمل الحر والعمل لحساب النفس بعيداً عن العمل في القطاع الحكومي.

3-6: دور سلاسل القيمة والعناقيد الصناعية في تعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة

تشير العديد من التقارير والدراسات العالمية أن الالتحاق بسلاسل القيمة العالمية وتنمية العناقيد يوفر فرصاً غير محدودة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات المتقدمة

والناهضة والنامية على حد سواء. وقد ساهمت تلك المشروعات بنسبة 45% من صادرات ألمانيا سنة 2017. كما تجدر الإشارة إلى أن النماذج الناجحة من العناقيد لم تعد تقتصر على الدول المتقدمة إذ تتواجد تجارب وخبرات هامة في دول عديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية في أندونيسيا وتايوان والمكسيك وبيرو. كما أن هناك عناقيد عديدة في الهند لتصنيع المنتجات المعدنية والصناعات النسيجية وصناعة الألماس، وصناعة الأدوات الكهربائية والبرمجيات. ويشار أيضاً إلى تجربتين تعدان من أفضل الممارسات في البلدان النامية هما صناعة الأحذية في البرازيل (12.3% من الصادرات العالمية)، وصناعة الأدوات الجراحية في باكستان (20% من الصادرات العالمية وفي المرتبة الثانية بعد ألمانيا). ويدل الواقع على تزايد إدراك دول العالم المختلفة لمنافع التعامل مع سلاسل القيمة العالمية، والتي تساهم بصورة مباشرة في: زيادة الصادرات، وتوفير معلومات سوقية وتسويقية أفضل، وتخفيض تكاليف عبور البضائع عبر الحدود وتكاليف إنشاء شبكات التوزيع في الخارج. وفي هذا الخصوص تقدم المشروعات الرائدة المعلومات المهمة المتعلقة بالطلب ومتطلباته. وغالباً ما تسهل هذه المشروعات عمليات النقل والتوزيع أيضاً. ويمكن أن يؤدي الارتباط بسلاسل القيمة أيضاً إلى ظهور آثار الانتشار، خاصة اكتساب أساليب الإدارة والتقنيات الجديدة. كما تدعم القوة التفاوضية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتطلب المشاركة الناجحة في سلاسل القيمة توافر ثلاث قدرات حيوية وهي: القدرة على تحديد واقتناص الفرص العملية بناء على تميز المنتجات والخدمات، والمهارات الإدارية والعملية والتفاوضية القوية، والمرونة من أجل التكيف مع المتطلبات المتغيرة مع الالتزام بالمعايير العالمية والدخول في مشروعات مشتركة.

ومن أبرز التجارب العالمية في الدول المتقدمة (التجربة الإيطالية)، والتي تمتزج فيها الاعتبارات الاقتصادية مع نظيرتها الاجتماعية (خاصة الأسرية) بجانب الاعتبارات الثقافية والتراثية، والاعتبارات المكانية المرتبطة بخصوصيات بعض الأقاليم الإيطالية. كما تستند إلى سياسات حكومية تتفهم هذه الخصوصيات والأبعاد وتدعمها لخلق ميزات تنافسية لمنتجات العناقيد الإيطالية عبر العالم. حيث تقع معظم العناقيد الصناعية في شمال شرق ووسط إيطاليا. وقد حققت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نجاحات مهمة خاصة في إنتاج السلع التقليدية مثل الأحذية وحقائب اليد الجلدية والملابس والأثاث والآلات الموسيقية والأغذية المجهزة والآلات. وقد قدر عدد العناقيد الصناعية بحوالي 200 عنقود صناعي يعمل بها 2.2 مليون عامل (42% من قوة العمل). وتشتمل على 90.000 مشروع يصل رأسمالها إلى حوالي 67 مليار دولار ويفوق حجم صادراتها 90 مليار دولار. وتتميز العناقيد الصناعية الإيطالية بالتخصص المرن. إذ يتميز الإنتاج في التكتل بالتفكك العمودي، فعملية الإنتاج مقسمة إلى عدة مهام تقوم بها شركات مختلفة. وتتخصص كل شركة في إنتاج جزء معين من عملية الإنتاج بما يساهم في الاستفادة من وفورات

الحجم الكبير، والمحافظة على نوعية المنتجات. كما يتميز الإنتاج بالمرونة، إذ يمكن لعدة مشروعات التعاون في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات. حيث تستفيد الشركات العاملة في العنقود من ميزة القرب الجغرافي لمقدمي الخدمات والمواد الأولية والمعدات، وكثير من التكتلات والعناقيد الإيطالية تديرها الأسر التي تملكها، وغالباً ما تكون قريبة من بيوت الأسرة، وتتكيف فيها ساعات العمل حسب مستويات الطلب. كما تتصف العناقيد الإيطالية باندماج المشروعات الميكروية والصغيرة والمتوسطة فيها، إذ لعبت المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً داخل العنقود ولها علاقات مع المشروعات الكبيرة. وتتمثل أهم السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في التجربة الإيطالية في: تقديم الدعم الفني وفق الاحتياجات الفعلية لهذه المشروعات وحسب الأولوية. وتقديم خدمات الدعم الإداري والتكنولوجي من خلال مراكز متخصصة. ومنح شهادات الجودة واعتماد العلامات التجارية، وخدمات تأمين الصادرات وتشجيع التصدير وتنظيم المعارض، إضافة إلى توفير البيانات حول الأسعار والتكنولوجيا ذات الصلة وخدمات الاستشارات والتدريب والابتكار.

وفي الهند قامت الدولة بتنمية دور عناقيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوجيهه لخدمة الاقتصاد والمجتمع على السواء. إذ تكرس تلك العناقيد عبر انتشارها الجغرافي اعتبارات التنمية المكانية المتوازنة بجانب الاعتبارات الاقتصادية. وتشير بعض التقديرات إلى أنّ حوالي 60% من الصادرات الصناعية في الهند تمت من العناقيد الصناعية.

رابعاً: نموذج مقترح لتفعيل الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية

تركز الاهتمام في هذا الفصل على طرح تصور شامل حول النموذج المقترح لدور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الاستدامة في الدول العربية، وذلك أخذاً في الاعتبار التباينات القائمة بين الدول العربية، سواء تلك المتعلقة بالقدرات والإمكانيات والقدرات المؤسسية والتنظيمية، أو تلك المتعلقة بحجم ودور وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث قام هذا الطرح على التعامل مع المجموعات التنموية الثلاثة للدول العربية وفق معيار التنمية البشرية الذي تبناه التقرير، وهي التباينات التي لا تمكن من إطلاق تعميمات أو معالجات موحدة خاصة بإعادة بناء وتوجيه دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، بل إنها تتباين أيضا داخل كل مجموعة من المجموعات التنموية الثلاث للدول العربية.

1/4: النموذج المقترح:

انطلق هذا النموذج من واقع عدم فعالية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجموعات الدول العربية، وخاصة عند مقارنته بالدور المناظر في تجارب الدول المتقدمة والصاعدة بل والنامية أيضاً. حيث واجهت المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الإشكالات لعل أبرزها قيام الدول العربية، وبنسب متفاوتة، بتبني وإقرار سياسات تستهدف دفع وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن دون التزام حقيقي وضوابط حكومية واضحة تضمن حسن ودقة التنفيذ، بالإضافة إلى أن هذه الإشكالات، في المجمل، هي سبب وأيضاً نتيجة لمحصلة السياسات الاقتصادية المتراكمة في الدول العربية منذ استقلال معظمها منتصف القرن الماضي وإلى وقتنا الراهن. كما انطلق هذا النموذج من أن الاستدامة التنموية بأركانها الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، لا يمكن تحقيق أي منها دون ذلك الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبما يتطلبه ذلك من تغيير هياكل الإنتاج Structural change. حيث اتسمت وتيرة التحول الهيكلي وتنويع الهياكل والأنشطة الاقتصادية في الدول العربية، وفي أفضل الأحوال، بالبطء.

وقد استهدف النموذج المطروح بشكل أساسي ثلاث مجموعات أساسية من الأهداف (اقتصادية، واجتماعية، وتقانية) على أن تُراعى الجوانب والاعتبارات البيئية في سياسات تحقيق تلك الأهداف، وذلك حرصاً على تدعيم كافة جوانب الاستدامة التنموية (العباس، أبو شماله، 2019).

وأكد النموذج أن مجموعات الدول العربية الثلاث لابد لها أن تستهدف كافة تلك الأهداف كتوجه استراتيجي عام، على أن يكون الاختلاف في أولوية العمل لتنفيذ تلك الأهداف، وذلك وفق القدرات والإمكانيات والحاجات والاشكالات التنموية الأكثر إلحاحاً بالنسبة لكل مجموعة. وتتشكل حزمة السياسات المحققة لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من مستويات متعددة تتكامل وتتلاءم معاً لتشكل عموداً فقرياً لهيكل جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك للاقتصادات والمجتمعات العربية. حيث تتضمن مستويات ثلاثة أساسية وهي المستوى الكلي Macro، والأوسط Meso، والأصغر Micro، فعلى المستوى الكلي Macro تتوجه السياسات بشكل أفقي تتساوى تأثيراته وانعكاساته على مستوى كافة المؤسسات العاملة في الدولة دون أي تمييز قطاعي أو جغرافي أو تقني أو نوعي. وعلى المستوى الأوسط Meso تتوجه السياسات للتأثير في الفضاء المتاح فيما بين إطار الاقتصاد الكلي كمظلة واسعة تعمل تحتها كامل المشروعات أو المؤسسات، وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمجموعات. وأما على

المستوى الجزئي (الوحدة) Micro، فإن السياسات تتوجه للتأثير في الوحدة الاقتصادية العاملة، ممثلة في المشروع الصغير أو المتوسط، بحيث يمكن استهداف مشروعات بعينها من خلال تصميم سياسات قادرة على اختراق الحواجز للوصول إلى المشروعات المستهدفة. وهذا يعني وجود مستويات واضحة من الانحياز والانتقاء للمشروعات الأكثر قدرة على المساهمة في تحقيق أهداف الدولة المخططة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تقانية، أو مزيج فيما بينها، وذلك وفق أولويات الدولة (التخصص أو التدخل الذكي – Smart Intervention).

2/4: سياسات النموذج:

حدد النموذج حزمة من السياسات للمعالجة ولإعادة بناء الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تتدرج عبر المستويات الثلاثة من المسار الأفقي أو الوظيفي أو العريض الذي يستهدف التأثير في كافة عناصر المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، إلى المسار الرأسي الأكثر انتقائية واستهدافاً، سواء عبر توجهه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كقطاع ضمن قطاعات الأعمال في الدولة أو لأنشطة بعينها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أو لأقاليم ومناطق جغرافية بعينها، أو لمشروعات محددة في أنشطة محددة في أقاليم محددة ولمدى زمني محدد أو عبر سياسات حدودية تتجاوز الحدود المعرفية للدولة، حيث قامت هذه السياسات على مجموعة من الحزم الأساسية التي تعمل معاً بشكل متكامل. وذلك على النحو التالي:

1/2/4: سياسات الحد من فشل السوق وبناء وتدعيم التنافسية الكلية للدولة: والتي تضمنت كافة أنواع السياسات التي تؤثر في المحصلة في التنافسية الكلية للاقتصاد، متضمنة السياسات المالية والسياسات النقدية وبناء نظام مالي يتسم بالاتساع والعمق والكفاءة، وسياسات بناء وتطوير وتحديث البنى والمرافق الأساسية، متضمنة الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية ومحطات وشبكات الكهرباء، إلى جانب السياسات الاجتماعية، لاسيما التعليم والصحة. بمعنى أن هذه السياسات ينصب اهتمامها على القضاء على فشل الأسواق Market failure وضمان إرساء قواعد المنافسة وتحسين قدرة الشركات ومؤسسات الأعمال بشكل عام، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، كما تضمن السيطرة والحد من أشكال الاحتكار الذي يمثل تشويها لقواعد عمل السوق وقيداً صارماً على نمو وتطور الأنشطة والمشروعات. حيث يؤدي غياب هذه العوامل أو أي منها إلى عدم توفر بيئة مواتية لعمل المشروع الخاص الصغير والمتوسط، ولا تهيئ له إمكانيات النمو والمنافسة في المستقبل. حيث أظهر التقرير أهمية توفير هذا الجانب كمتطلب مسبق Perquisite Condition لتحقيق النمو المستدام كما أثبت ذلك الفكر الاقتصادي

والتطبيق الذي مارسته الدول المتقدمة والصاعدة في مسيرتها التنموية وخاصة فيما يتعلق بتأثيرات ذلك على دور المشروعات ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة.

2/2/4: سياسات بناء وتدعيم المؤسسات وفاعلية التنظيم الحكومي والأطر التشريعية والقانونية المحددة لقواعد اللعبة: والتي تستهدف تحسين قدرة مؤسسات الدولة على صياغة وإقرار وتنفيذ ومتابعة قواعد العمل المؤثرة في حركة المشروعات والأسواق، بما يجعل توقعات النمو والربح وارتفاع العائد على رأس المال وريادة المشروعات أكثر احتمالاً وتوقعاً لدى المبادرين. حيث يرتبط تطبيق هذا النموذج بدور الدولة ومؤسساتها ومدى قدرتها على توجيه وتنظيم الأنشطة الاقتصادية والقطاع الخاص بشكل ذكي للعمل وفق الأهداف التنموية طويلة الأجل التي تستهدفها الدولة، دون أن يمثل ذلك أي عائق أمام حرية السوق والأنشطة القائمة. الأمر الذي وثقته الدراسات والفكر التطبيقي حيث الارتباط الايجابي بين نوعية المؤسسات، وكل من النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والعديد من مؤشرات التنمية البشرية، مثل سنوات التعليم بين البالغين ووفيات الرضع.

لذا، فإن وجود مؤسسات راقية في الدولة هو متطلب أساسي لنجاح كافة عناصر حزم السياسات التي يتبناها هذا النموذج، حيث تقع على عاتق الحكومة ومؤسسات الدولة مهام التخطيط والرقابة والإشراف والتوجيه وإقرار الحوافز التوجيهية التشريعية والقانونية والتنظيمية والإجرائية بالمنع أو بالتسهيل وبإقرار وتنظيم قواعد اللعبة بين كافة اللاعبين في الاقتصاد.

وكان التقرير قد أظهر أن العديد من الدول العربية قد أقرت قوانين وأقامت مؤسسات معنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك أسوة بالعديد من الدول المتقدمة والصاعدة، ولكن واقع الأداء المقارن أظهر تفاوتاً واضحاً في استجابة ومردود وعائد هذه المشروعات ومساهمتها النوعية في الإنتاج والتصدير بين الدول العربية وتلك الدول محل المقارنة. في حين أن تطور نوعية المؤسسات وتفاوت تلك النوعية بين الدول العربية ودول المقارنة ينسجم تماماً مع حجم ونوعية المردود والدور الذي تقوم به هذه المشروعات، في إشارة واضحة على أهمية سياسات الارتقاء بالمؤسسات وبدورها في الدول العربية.

3/2/4: سياسات بناء الاستعداد والجاهزية لريادة الأعمال وإرساء ثقافة العمل الحر: حيث يمكن النظر إلى هذه الحزمة باعتبارها تستهدف نقطة الانطلاق الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتمثل في روح المبادرة والريادة لدى الفرد. والتي تمثل بدورها اللبنة الأولى لإطلاق وولادة هذه المشروعات. وهي المهمة التي لا تتسم بالسهولة في حال كافة الدول

العربية وبمختلف مجموعاتها الثلاثة. كما يمكن النظر إلى هذه الحزمة باعتبارها سياسات ذات نطاق عريض، حيث تمتد التأثيرات والوفورات المرتبطة ببناء رأس المال البشري وتطوير قدراته كمياً ونوعياً إلى مختلف القطاعات أو الأنشطة القائمة في الدولة. كما أن التركيز على هذه السياسات قد تأسس بشكل عملي على ما مارسته الدول الرائدة في مجالات تطوير وتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنجاز التحول الهيكلي.

وفي نفس الإطار، فإن تركيبة سوق العمل في الدول العربية القائمة على أولوية الالتحاق بوظيفة (حكومية أو خاصة) بالنسبة للباحثين عن العمل، لا تُعدّ إلاّ نتاجا مباشرا لأنماط التعليم وطبيعة الثقافة السائدة في الدول العربية. وتتضمن تجارب الدول المتقدمة والصاعدة عدداً واسعاً من البرامج التي يمكن بلورتها ضمن أطر زمنية ثلاثة طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، للتعامل مع ذلك الأمر، حيث يتجه المسار طويل الأجل للتعامل مع مسار التعليم متضمنا التعليم الفني، بداية من مرحلة رياض الأطفال مروراً بكافة المراحل التعليمية اللاحقة، كما يتجه المسار متوسط الأجل للتأثير في طلاب التعليم العالي، من خلال إعداد وتقديم برامج دراسية معتمدة ومتكاملة في تخصص الريادة، كما هو الحال في معظم الجامعات في الدول المتقدمة والصاعدة. في حين يتجه المسار قصير الأجل للتأثير في شريحة الأشخاص حديثي التخرج والمعروض في سوق العمل بشكل عام، وذلك عبر نشر مراكز الريادة في مختلف أقاليم ومدن وقرى الدولة التي تقدم برامج تعليمية وتدريبية للرياديين الجدد، مع التأكيد على ضرورة وجود تصور كلي حول التدريب التحويلي.

4/2/4: سياسات الإدماج والتشبيك في الاقتصاد الوطني والعالمي: تستهدف هذه السياسات توسيع القدرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار العناقيد وشبكات الأعمال، حيث تلقي هذه الحزمة الضوء على بعد حاسم يفرض نفسه ليس على المشروعات الصغيرة والمتوسطة فحسب، بل يمتد إلى الدول والمجتمعات ذاتها، وهو البعد المتعلق بالعولمة وما تولده من فرص أو تحديات على الدول وعلى المشروعات. حيث تتأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعولمة من خلال قناتين أساسيتين، وهما دور الانفتاح العالمي في تسهيل أنشطتها العابرة للحدود. إضافة لتأثير العولمة على إعادة تشكيل تنافسيتها. وبذلك، يرتبط البعد الدولي بالبعد الوطني إذ يتعلق بدور العناقيد وشبكات الأعمال في تنمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطنياً ودولياً، حيث لم يعد الحديث عن بناء وتطوير العناقيد Clusters والشبكات Networks للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتطوير قدرات هذه المشروعات وزيادة إنتاجيتها واندماجها في الاقتصاد العالمي أمراً محل جدل. أخذا في الاعتبار الإشكالية المتعلقة بعدم توفر وعدم كفاية البيانات الكلية والقطاعية والتفصيلية لأنشطة ولمساهمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في

مجالات الانخراط في العناقيد أو الاندماج في الاقتصـــاد العالمي، والتي تمثل أحد أهم العوائق أمام توسيع وتفعيل دور هذه الحزمة من السياسات في المستقبل.

5/2/4: سـياسـات توطين المعرفة والارتقاء النوعي والتقاني في أنشـطة المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة: تقوم هذه السياسات باستهداف الواقع النوعي لأنشطة المشروعات الصـغيرة والمتوسـطة القائمة في الدول العربية، حيث التوجه والانتقاء لدعم توجهات المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة نحو أنشـطة ومنتجات ذات قيمة معرفية أعلى، تسـهم في تحسـين نوعية الاندماج في الاقتصـاد العالمي، كما يمكن أن تتضـمن هذه السـياسـات في مراحلها المتقدمة سـياسـات لكسـر ولتجاوز حدود المعرفة Frontier policies.

ففي ضوء ما أظهره التقرير من أن مسار التنمية وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في الدول العربية على وجه العموم، لم يدعما أي تغيير جوهري في هياكل الإنتاج، تتجه هذه السياسات نحو تدعيم دور المشروعات الصـغيرة والمتوسـطة في الأنشـطة الابتكارية، وذلك بما يتناسب مع السمات المحددة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها. وكذلك استناداً إلى الإمكانات العلمية والإبداعية والموارد المالية والمادية المتاحة، وعدم اقتصـار السـياسـات على اسـتهداف التحسـينات الفنية والتكنولوجية وزيادة وتيرة الاسـتخدام وليس الإنتاج للمعرفة والابتكارات المواكبة للثورة الصـناعية الرابعة والاقتصـاد الرقمي الجديد. إذ يرتبط التعامل الفعال مع هذه الحزمة من السـياسـات بإدراك ما يواجه المشـروع الصـغير القائم على الابتكار أو اكتشـاف الذات self–discovering من صعوبات وتكاليف والتي لا يواجهها غيره من المشروعات القائمة على المحاكاة والتقليد free riding. وذلك على أن يتم إقرار السـياسـات والبرامج والإجراءات المناسـبة لتدعيم ومساندة ومرافقة المشروعات الجديدة القائمة على الابتكار وفق قدرات وخصوصية كل مجموعة من مجموعات الدول العربية الثلاثة.

6/2/4: سياسات توجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صوب الأنشطة الخضراء:
أكّدت هذه الحزمة من السياسات أن الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الداعم والقابل للاستدامة لا يمكن الحديث عنه دون التطرق للبعد الخاص بمدى مساندة أنشطة تلك المشـروعات للاقتصـاد الأخضـر ومراعاتها للأبعاد البيئية. ويتمثل جوهر تلك المراعاة في بعدين أساسيين وهما مدى مساهمة النشاط في الحد من هدر الموارد، إضافة إلى مستويات الانبعاثات الصادرة عنه.

وتمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفق دورها الجديد في الدول العربية، أفقاً واسعاً لن يدعم الاستدامة والاقتصاد الأخضر والتغيير الهيكلي في الاقتصادات العربية فقط، بل سيوسع من الأنشطة المتاحة القادرة على استدامة النمو أمام هذه المشروعات ذاتها. وذلك عبر تطبيقات الاقتصاد الأخضر أو الصناعات الخضراء أو السلاسل الخضراء، التي ترتبط معظم أنشطتها بالموارد والطاقات المحلية المتاحة وكذلك بقابليتها العالية للتجزئة. وهو ما يتناسب وطبيعة وسمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لدعم هذه الحزمة لسياسات تطوير العناقيد والتشبيك الوطني والإقليمي والدولي، وكذلك مساهمتها في تحسين المحتوى التقاني للسلع التي تنتجها هذه المشروعات.

ورغم أهمية هذه الحزمة من السياسات كونها ركناً متمماً لأركان الاستدامة، وكونها فرصة لمجالات وفرص واسعة أمام نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الواقع الدولي والعربي يبرز ما يواجه موضوع مراعاة الأبعاد البيئية في الإنتاج من مصاعب ترتبط بشكل أساسي بكلفة الإنتاج وأثرها على هيكل المهارات والوظائف المطلوبة في سوق العمل، وهي تتطلب بدورها معالجات متدرجة ذات طابع تعويضي، يتناسب ومعطيات كل حالة وكل مجموعة من الدول العربية على حدة.

7/2/4: سياسات بناء القدرات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق أولويات التنمية لمجموعات الدول العربية : حيث تستهدف هذه السياسات بشكل مباشر التأثير في قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث رصد التقرير أن معظم الدول العربية أقرت سياسات وتشريعات وبرامج لمساندة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق بل وبما يتجاوز أحيانا نظائرها في التجارب الرائدة، ورغم ذلك، فإن استجابة وأداء المشروعات في الدول العربية لم يكن بالمستوى المطلوب أو بمستوى استجابتها في التجارب الدولية الرائدة، الأمر الذي يشير إلى وجود إشكالات حقيقية في قدرات هذه المشروعات ذاتها.

تسعى هذه الحزمة من السياسات إلى معالجة هذا المجال من خلال أطر ومؤسسات حكومية تعمل وفق منظور استراتيجي لتوجيه دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة صوب الاستدامة والمساهمة الفاعلة في التغيير الهيكلي للاقتصادات العربية. وذلك عبر تنمية قدرات وإمكانات تلك المشروعات من خلال تدريب الرياديين، وإنشاء برامج متخصصة لتأسيس وتطوير المشروعات، خاصة في المجالات ذات الأولوية التنموية (قطاعياً أو جغرافياً) بالنسبة للدولة، وكذلك عبر غرس ثقافة الابتكار وتوجيه وقيادة ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير تعليم متخصص للمبادرين المحتملين وأصحاب القدرات الكامنة أو الواعدة المحتملة. علاوة

على توفير البيئة التمكينية المُحفزة على تحويل الأفكار الإبداعية إلى أنشـــطة ومنتجات للســـوق الوطني والدولي، إضـافة إلى توفير الموارد المالية والبشـرية التي تدعم أصـحاب الأعمال والأفكار الناشئة والواعدة، ونشر وتبادل المعلومات ذات الصلة التي تدعم أنشطتهم. ويكون ذلك أيضا عبر تحسين قدرات صناعة الاستراتيجيات وإجراء الدراسات المختلفة التي تدعم المشروعات والأفكار الناشـئة. والأهم من ذلك، الحرص على مواكبة المسـتجدات العالمية للمؤسـسـات المناظرة عالمياً لتطوير أساليب وأدوات تدعيم هذه المشروعات.

8/2/4: سـياسـات التحول من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم: إعادة التوجيه والمعالجة، في ضوء ما أظهره التقرير من عبء ومخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار القطاع غير المنظم واتجاه هذا القطاع للاتساع، يُملي ذلك بضرورة صياغة سياسات معالجة تقوم على القراءة الدقيقة لتلك المعطيات وتلك المخاطر. فعلى مستوى مخاطر منافع الشبكات في القطاع غير المنظم مقارنة بمنافع الشـبكات في القطاع المنظم، وذلك على افتراض أن هذه المنافع هي المحدد الأســاســي أو العامل الأكثر تأثيراً للبقاء ضــمن أطر القطاع غير المنظم، فقد قامت سياسات المعالجة بالتأكيد على ضرورة تعديل تلك المنافع لتصبح أكثر جدوى في حال الانضمام والتحول صـوب القطاع المنظم، وذلك عبر التأثير في كافة مجالات ومراحل التشـغيل في أنشـطة هذه المشـروعات على مستوى التمويل والمبيعات والتسـويق، كما قد تكون الأولوية لاستهداف دمج هذه المؤسسات ضمن أطر القطاع المنظم من خلال آليات التمويل الرسمي، كما قد تكون الأولوية في ذلك للدول العربية التي تستطيع توفير منظومة حوافز أكثر تأثيراً في هيكل تكاليف المؤسسات الصـغيرة والمتوسـطة والتي تتسـم فيها أيضـاً المؤسـسـات العاملة في القطاع غير المنظم بقدرات حقيقيّة قابلة للنمو حال حصولها على مثل هذه الخدمات. إذ يرتبط التدخل عبر سياسات وإجراءات الحكومات بمبررات موضـوعية تضـمن خلق الحافز الحقيقي لانتقال هذه المشـروعات من إطارها غير المنظم نظيره المنظم.

وضـــمن هذا الإطار، ورغم أهمية التوظيف الحديث للمفاهيم المتعلقة برأس المال الاجتماعي وطبيعة وعمق واتساع شبكاته وروابطه الأفقية والرأسية وما يتولد عنها من خارجيات أو تأثيرات على المشـروعات والاقتصـاد والمجتمع في الدول العربية، سـلط النموذج الضـوء على أن الواقع العربي يبرز عدم كفاية الدراسـات المتخصـصـة المعنية بتلك القضـايا وندرتها. خاصـة وأن هناك توافقاً بين الباحثين على أهمية رأس المال الاجتماعي ودوره في تفسير جانب كبير من حركية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما، في القطاع غير المنظم.

خامساً: الخاتمة

أظهرت فصول التقرير أن التحدي لازال كبيراً أمام توجيه المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتؤدي دوراً تنموياً فاعلاً في الدول العربية. وذلك أسوة بدورها في التجارب والممارسات الدولية الرائدة. كما أظهرت بصورة واضحة أن الامكانية والفرصة لا تزالان قائمتان لإعادة الاعتبار من جانب الدولة ومؤسساتها لبناء دور جديد وحيوي وفاعل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على مستوى كافة مجموعات الدول العربية وتصنيفاتها التنموية، وذلك وفق النموذج والسياسات التي تبناها التقرير في فصله الرابع، وكذلك وفق المنظور الاستراتيجي الشامل المتكامل والمحدد لأدوار كافة اللاعبين.

مع التأكيد على دور النموذج المقترح للعمل كأداة ورابط عضوي قوي بين استراتيجيات وسياسات الدول للتنمية ونظيرتها الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهو الأمر الذي يقتضي إطلاق ما يمكن أن يطلق عليه "العقد العربي لبناء دور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 2020-2030"، ليكون الدور الجديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو أداة تحقيق التحول الهيكلي والاستدامة وتقليص فجوات التنمية بين الدول العربية بمختلف مجموعاتها التنموية ونظرائها في الدول المتقدمة والصاعدة.

المراجع العربية

أبو الهيجاء، عدنان، (2007). "المقدرة التنافسية للصناعات الصغيرة الأردنية"، مجلة المنارة، مجلد (13)، العدد رقم (2).

أبوشماله، نواف، (2016). "الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية"، سلسلة منشورات جسر التنمية، عدد 128، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير 2016.

أبوشماله، نواف، (2018). "الارتقاء بالتعليم في الدول العربية: متطلبات الاستدامة وقيود تمويل التعليم"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (19) العدد (3) يوليو 2018.

أكاديمية البحث العلمي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2015). "نتائج المسح القومي للابتكار"، أكاديمية البحث العلمي، جمهورية مصر العربية.

إلياس، يوسف، (2016). التنظيم القانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (1116)، المنامة.

الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (2019). "تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2019 – تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة في المنطقة العربية "، يونيو، بيروت: بيت الأمم المتحدة.

باتريشيا جرين وآخرون، (2016). " تعليم ريادة الأعمال: نظرة عالمية من الممارسة إلى السياسة حول العالم، قدمت في مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم، مؤسسة قطر، 2016.

بلانشيه، نيكولا وآخرون، (2019). الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، واشنطن: صندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

بن عزوز محمد، دحماني يونس، (2017). "القطاع غير الرسمي وجدل إدماجه في النشاط الاقتصادي القانوني: حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية .8(1).384-396. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/21713

خشبة، محمد ماجد وآخرون، (2018). مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 289، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية.

راتول، محمد، (2006). "بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي، الجزائر، أبريل 2006، ص 172.

الرميدي، بسام سمير، (2018). "تقييم الجامعات المصرية في تنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلاب – استراتيجية مقترحة للتحسين"، جامعة مدينة السادات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جمهورية مصر العربية.

زهير، سمير، (2010). "بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة: نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين". وزارة الاقتصاد الوطني السياسات والتحليل والإحصاء، الجزائر، ص. 131

الشال، مها محمد مصطفى، (2018). "دور الابتكار في التنمية الصناعية المستدامة في مصر"، مذكرة خارجية رقم 1659، معهد التخطيط القومي، يوليو، جمهورية مصر العربية.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، (2016). "راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية: العمل غير المهيكل"2016. (http://www.annd.org/cd/arabwatch2016/pdf/arabic/report.pdf)

صندوق النقد العربي، (2013). "بيانات التوزيعات القطاعية"، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2013.

صندوق النقد العربي، (2013). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل العاشر، دولة الإمارات العربية المتحدة.

صندوق النقد العربي، (2017). "إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية"، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية أمانة اللجنة الفنية.http://www.amf.org.ae /

صندوق النقد العربي، (2017). "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"، الدراسات الاقتصادية، العدد 38-2017، دولة الإمارات العربية المتحدة.

صـــندوق النقد العربي، (2018). "التقرير الاقتصـــادي العربي الموحد"، التقرير الســـنوي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018.

صندوق النقد العربي، (2019). "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة فرص نفاذها إلى التمويل في الدول العربية"، موجز سـياسـات، العدد (1)، مارس، أبو ظبي، الإمارات.

العباس بلقاسم، نواف، أبو شماله (2019). "التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد (21)، العدد (1)، المعهد العربي للتخطيط، يناير 2019.

الفواز، عمران، (2014). دور حاضـــنات الأعمال في توجيه الطلبة نحو ريادة الأعمال في الجامعات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.

اللجنة الاقتصـادية والاجتماعي لغربي آسـيا (الاسـكوا)، (2019). " تقرير المنتدى العربي للتنمية المسـتدامة لعام 2019، تمكين الناس وضـمان الشـمول والمسـاواة في المنطقة العربية"، المحور الثاني، تقرير المنتدى العربي للتنمية المسـتدامة، بيروت، الجمهورية اللبنانية، 9-11 ابريل/نيسـان 2019.

المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، (2018). التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة بشأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

مقابلة، إيهاب، (2017). "الأثر التنموي للمشـروعات المتناهية الصـغر والصـغيرة والمتوسـطة"، جسر التنمية. العدد 136، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2017.

مقابلة، إيهاب، (2018). مؤشـرات تقييم الآثار الاجتماعية للمشـروعات الصـغرى والصـغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها، دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.

مـــؤشـــــر ريـــادة الأعـــمـــال الـــعـــالـــمـــي، (2018). 2018- https://www.gemconsortium.org/report

المراجع الأجنبية

African Development Bank (AfDB), (2016), "Addressing informality in Egypt", North Africa Policy Series and Business Service Industries", Economics, Vol. 9, October.

AGE Platform Europe Policy Statement, (2018).” Poverty Watch 2018 Older persons’ poverty and social exclusion a reality”, October,2018. https://www.ageplatform.eu/sites/default/files/AGE_Poverty_Watch_2018.pdf

Baldwin, R, and Javier Lopez-Gonzalez. 2013. Supply-chain trade: A portrait of global patterns and several testable hypotheses. (No. w18957). National Bureau of Economic Research.

Chen Martha, and Harvey Jenna, (2017). “The Informal Sector in Arab Nations: A Comparative perspective”, Paper for Arab Watch Report on Informal Employment in MENA Region, WEGIO Network.

Doranova, Asel et.al. (2018). Green Action Plan for SMES-Implementation Report: Addressing resource efficiency challenges and opportunities in Europe for SMEs. Brussels.EC –EREK.

Eco-innovation observatory and European commission, (2018), “ECO-INNOVATION OF PRODUCTS: Case studies and policy lessons from EU Member States for a product policy framework that contributes to a circular economy”, Biannual Report 2018.

European Commission, (2018), ". Annual report on European SMEs 2017-2018: SMEs growing beyond borders.' Luxembourg, .EU.

European Commission, (2018), SBA Fact Sheet-Germany. https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/turkey_sba_fs_2017.pdf

Falk, M. and Hagsten, E. (2015), "Export Behavior of Micro Firms in the Swedish Computer and Business Service Industries", Economics, Vol. 9, October.

Francioni, B., Pagano, A. and Castellani, D. (2016), "Drivers of SMEs’ exporting activity: a review and a research agenda", Multinational Business Review, 24 (3).

Fraunhofer (2010), Evaluation of the Science, Research and Technology Land scape for the Design of the Egyptian Innovation and Strategy.

Green Win, (2018)., Enhancing environments for green SMEs – Recommendations for action: Germany: Global Climate Forum (Policy Brief).

Hossain, M., N. Yoshino, and F. Taghizadeh-Hesary. 2018. Local Financial Development, Access to Credit and SMES' Performance: Evidence from Bangladesh. ADBI Working Papers 906, Asian Development Bank Institute.

ILO (2009), "The informal economy in Africa: Promoting transition to formality: Challenges and strategies", Geneva.

International Association for the Evaluation of Educational Achievement (IEA), (2015), IEA's Trends in International Mathematics and Science Study – TIMSS 2015 (https://nces.ed.gov/pubsearch/pubsinfo.asp?pubid=2018021)

International Finance Corporation (IFC), (2010), "Scaling-up SME access to financial services in the developing world", World Bank Group.

International Labour Organization (ILO), (2017), "Sustainable enterprises and jobs: Formal enterprises and decent work", World Employment and Social Outlook, International Labour Office, Geneva.

International Labour Organization (ILO), (2018), "World Employment and Social Outlook: Trends 2018", International Labour Office, Geneva.

International Monetary Fund (IMF), (2019), "Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia", IMF/ Departmental Paper No.19/02. February.

International Trade Centre (ITC), (2017), "SME Competitiveness Outlook 2017 – The region: A door to global trade", ITC, Geneva.

International Trade Centre (ITC), (2019), : "international trade center, International Trade Statistics 2000-2017, http://www.intracen.org/itc/market-info-tools/statistics-import-country-service/

Jones, Randall S. and Lee, Jae Wan, (2018). "Enhancing Dynamism in SMES and Entrepreneurship in Korea". Paris: OECD. Economic Department Working Papers.No.1510.

Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Pablo Zoido-Lobat6n, (1999). "Aggregating Governance Indicators." Policy Research Department Working Paper 2195. Washington: World Bank.

Koirala, Shashwat, (2018), SMEs: Key drivers of green and inclusive growth. Issue paper, Paris.(https://www.oecd.org/greengrowth/GGSD_2018_SME%20Issue%20Paper_WEB.pdf)

Kummritz, Victor, (2016). Do Global Value Chains Cause Industrial Development? Centre for Trade and Economic Integration, The Graduate Institute.

Kunst David, (2019), "Premature Deindustrialization through the Lens of Occupations: Which Jobs, Why, and Where?", Tinbergen Institute Discussion Paper, August 2, 2019.

Leon, F., (2015), Does Bank Competition Alleviate Credit Constraints in Developing Countries? Journal of Banking & Finance 57:130–142.

National Association of Small and Medium Enterprise Promotion Organizations, (2018), White paper on small enterprises in Japan 2018 – Minor changes, Major results, Creative ideas can increase productivity. Japan: NASMEPO.

Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), (2002), www.oecd.org/dataoecd/18/29/2493085.pdf

Peter McConaghy, (2013), "Supporting job creation and innovation through MSME development in MENA", MENA knowledge and learning quick notes series; No. 89. World Bank, Washington DC.

UNDP, (2019). http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html

United Nations Development Program, (2018), "Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update".

United Nations Industrial Development Organizations (UNIDO), (2018), "industrial Development Report 2018, "Demand for Manufacturing: Driving Inclusive and Sustainable Industrial Development".

United Nations Statistics Division, (2019), UNSTATS (2017), Harmonized system, (https://unstats.un.org/unsd/trade/classifications/correspondence-tables.asp)

World Bank, (2016a), Enterprise Survey (2016), online data access: http://www,enterprisesurveys,org/

World Bank, (2017), Measuring and Analyzing the Impact of GVSs on Economic Development. World Bank, Washington DC.

World Bank, (2017), What's Happening in the Missing Middle? Lessons from Financing SMEs. World bank. 2017. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/26324

World Bank, (2019), "Doing business, Training for Reform, Report: World Bank,2019. (https://www.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Annual-Reports/English/DB2019-report_web-version.pdf)